

محضر الجلسة رقم 595

التاريخ: الثلاثاء 29 ربيع الثاني 1429 (06 ماي 2008).

الرئاسة: المستشار السيد علي سالم شكاف الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد علي سالم شكاف، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارين والمحترمين،

أعلن عن افتتاح الجلسة.

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل أن نخوض في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد محمد تيتي علوي إدريسي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

لقد توصل المجلس بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يحيط المجلس أن السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن ستجيب على السؤال الشفهي الوحيد الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة حول الرسائل الهاتفية القصيرة.

كما توصل المجلس بعدد من الأسئلة الشفهية، وعددها 24، وعدد الأسئلة الكتابية: 5.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

وردت على الرئاسة 5 طلبات للإحاطة:

1- طلب إحاطة من الفريق الاستقلالي؛

2- طلب إحاطة من فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية؛

3- طلب إحاطة من فريق العهد؛

4- طلب إحاطة من الفريق الحركي؛

5- ثم طلب إحاطة من فريق التحالف الوطني.

أعطي الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي، تفضل نقطة نظام؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أدخل في إطار نقطة نظام لتنبية المجلس إلى مجموعة من الملاحظات التي تتعلق بسير وتسيير المجلس وعلاقته بالحكومة، ويمكن إجمالها في ما يلي:

هناك تجاوز صريح للمادة 211 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين والتي تهم مشاريع ومقترحات القوانين، أيضا تتحدث المادة 288 والمادة 56 من الدستور على أن تجيب الحكومة على الأسئلة الشفوية في أجل لا يتعدى 20 يوما من تاريخ التوصل به.

ووفقا للمادة 56 من الدستور كذلك والمادة 306 من النظام الداخلي، يجيب الوزير الموجه إليه السؤال الكتابي في مدة لا تتجاوز 20 يوما من تاريخ إحالة السؤال، يكفي السيد الرئيس أن أحيل السادة المستشارين والسادة الوزراء على لأحة الأسئلة التي تنتظر الجواب ليجدوا أسئلة كتابية وشفوية مرت عليها مدة طويلة، وبالتالي نجد أنفسنا خارج مقتضيات القانون.

السيد الرئيس، كذلك فيما يخص المادة 302 والتي تتحدث عن الأسئلة الآتية، فهناك أسئلة آتية تنتظر الإجابة من الحكومة أسابيعا وأحيانا شهورا لدرجة تفتقد فيها خاصية الآتية.

لذلك، السيد الرئيس، أثير انتباهكم إلى هذه المخالفات التي تؤثر سلبا على إنتاجية المجلس، مضيفا إليها أن الحكومة الآن تخرق مقتضيات القانون التنظيمي للمالية، حيث أننا صادفنا على مالية 2008 بمؤشرات وأرقام ومعطيات، والآن فرضت الظروف الدولية والوطنية مراجعة هذه المؤشرات والأرقام، بينما الحكومة تضرب عرض الحائط اختصاص البرلمان في مناقشة قانون المالية وتعديله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

أعطي الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي في إطار الإحاطة.

المستشار السيد العربي سديد:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،
في إطار القانون الداخلي لمجلس المستشارين، أريد باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أحيط المجلس الموقر بطارئ وقع في الأسبوع الأخير، حيث فوجئ الفلاحون بمنطقة سوس بالانقطاعات المباشرة والمسترسلة للتيار الكهربائي عن ضياعهم الفلاحية، إذ بلغت في بعض الحالات مدد تتجاوز 7 ساعات في اليوم وبدون سابق إنذار، وقد تسببت هذه الانقطاعات في خسائر كبيرة، شملت الفلاحين أصحاب البيوت المغطاة ومنتجي الحليب، كما شملت الفلاحين المنتجين للحوامض، وتزامنت هذه الانقطاعات مع فترة ظهور الأزهار بالأشجار التي تتطلب سقيا مسترسلا.

وموازاة مع هذه الانقطاعات في التيار الكهربائي فوجئ الفلاحون بالمنطقة أيضا بالزيادة الكبيرة والمهولة في فاتورة الكهرباء، حيث بلغت خلال شهر مارس مقارنة مع الأشهر السابقة بما فيها التي تعرف بالاستهلاك الكبير للطاقة، ويضاف إلى هذا عدم تحمك المكتب الوطني للكهرباء في قوة التوتر داخل الشبكة، مما تسبب للفلاحين في إتلاف عدد كبير من التجهيزات الكهربائية وحتى في التجهيزات المنزلية.

كل هذه الظروف الطارئة في تعامل المكتب الوطني للكهرباء مع القطاع الفلاحي بالمنطقة، جعلت الفلاحين يضعون علامة استفهام كبيرة حول مستقبل الإنتاج الفلاحي بالمنطقة، خاصة وأن استعمال الطاقة الكهربائية من طرفهم للسقي المركز يتم لغاية إنتاجية وليس استهلاكية، لذا نتمنى صادقين أن تجد هذه الإحاطة الأذان الصاغية من لدن الحكومة حتى لا تتكرر مثل هذه الانقطاعات. وشكرا.

ونوجه النداء أيضا من خلال هذا المنبر كذلك إلى المواطنين للتعاون في كل ما من شأنه أن يحافظ على صحتهم، وسوف لن ننظر كارثة لا قدر الله ببلدنا حتى نستفيق لمحاربة هذه الظاهرة ولقد أعذر من أندر. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

دائما في نفس الإطار أعطي الكلمة لرئيس فريق العهد.

المستشار السيد الحو مريوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إحاطتنا السيد الرئيس تتعلق بالتطورات الإيجابية التي عرفتها قضية الصحراء المغربية مؤخرا بإصدار مجلس الأمن للقرار رقم 1813 الذي عبر بكل وضوح عن الحل الوحيد الواقعي لهذا النزاع المفتعل من طرف الجزائر، وهو الحكم الناتي في إطار السيادة المغربية. هذا القرار الذي اتخذ بالإجماع عرف مساندة مباشرة وواضحة للاقتراح المغربي من طرف دولتين دائمتي العضوية في مجلس الأمن هما: فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

إننا في فريقنا نشيد بهذه التطورات الإيجابية لقضية وحدتنا الترابية، التي تسجل في الواقع نهاية الجمود والدوران في حلبة مغلقة منذ سنين، هاته التطورات تعلن بشكل واضح عن إرادة متنامية للمجتمع الدولي نحو الحل الوحيد الدائم والقابل للتطبيق لهذا النزاع.

وموازاة مع فترة ظهور الأزهار بالأشجار التي تتطلب سقيا مسترسلا.

وموازاة مع هذه الانقطاعات في التيار الكهربائي فوجئ الفلاحون بالمنطقة أيضا بالزيادة الكبيرة والمهولة في فاتورة الكهرباء، حيث بلغت خلال شهر مارس مقارنة مع الأشهر السابقة بما فيها التي تعرف بالاستهلاك الكبير للطاقة، ويضاف إلى هذا عدم تحمك المكتب الوطني للكهرباء في قوة التوتر داخل الشبكة، مما تسبب للفلاحين في إتلاف عدد كبير من التجهيزات الكهربائية وحتى في التجهيزات المنزلية.

كل هذه الظروف الطارئة في تعامل المكتب الوطني للكهرباء مع القطاع الفلاحي بالمنطقة، جعلت الفلاحين يضعون علامة استفهام كبيرة حول مستقبل الإنتاج الفلاحي بالمنطقة، خاصة وأن استعمال الطاقة الكهربائية من طرفهم للسقي المركز يتم لغاية إنتاجية وليس استهلاكية، لذا نتمنى صادقين أن تجد هذه الإحاطة الأذان الصاغية من لدن الحكومة حتى لا تتكرر مثل هذه الانقطاعات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في نفس الإطار أعطي الكلمة لرئيس فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية.

المستشار السيد مولاي إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات المستشارتان المحترمتان،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة نيابة عن زملائي لأحيط مجلسنا الموقر بقضية طارئة، يتعلق موضوعها بانتشار ظاهرة خطيرة إن هي لم تعالج في حينها ببلدنا ألا وهي ظاهرة الذبحة السرية، السيد الرئيس، التي أصبحت تهدد صحة المواطنين باستهلاكهم حوما غير خاضعة للمراقبة الطيبة الضرورية،

كما نشيد في هذا الإطار بالجهودات الجبارة التي تبذلها الدبلوماسية المغربية، حكومة وبرلمانا والمجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية والمغاربة قاطبة سواء بالداخل أو بالخارج طبقا للتوجيهات الملكية السامية. ولكن، وهذه هي النقطة الأولى في هاته الإحاطة، يجب بذل المزيد والمزيد من طرف الجميع من أجل تحصيل المكتسبات وتحقيق نجاحات أخرى، وذلك لأن خصومنا وخصوصا أعداء وحدتنا الترابية سيعملون ما في وسعهم لعرقلة جهود الأمم المتحدة، وبكل الوسائل وسيسعون لنسف أي محاولة لحل هذا النزاع الذي افتعلوه، ولن يفوتوا أي فرصة لافتنال أسباب التوتر والتشويش.

وهذه هي النقطة الثانية في هاته الإحاطة، حيث أقدم المسؤولون الجزائريون وبكل وقاحة على عدم تامة عزف النشيد الوطني للمملكة المغربية خلال المقابلة التي جمعت يوم السبت الماضي في مدينة القليعة الجزائرية بين المنتخبين المحليين المغربي والجزائري، وفي هذا الإطار فنحن ندين بشدة هذا التصرف الذي لم يسبق له مثيل في العالم، والذي يمس مشاعر الشعب المغربي بأكمله.

وهنا نخطبهم علما أي المسؤولون الجزائريون بأن شعارنا الخالد سيبقى خالد، ونستأنف نشيدنا الوطني من حيث بتروه ونقول: "أن هنا نحي بشعار الله الوطن والملك"، ونخطبهم علما كذلك أن همدنا هو بناء المغرب العربي الأمازيغي الإفريقي الكبير من أجل ضمان المصالح الاستراتيجية لشعبونا.

وفي الأخير، نعتبر أن الحكومة المغربية قد قامت بما يجب القيام به عبر القنوات الدبلوماسية، والجامعة الملكية المغربية لكرة القدم قامت كذلك بما يجب القيام به، ونقول للمسؤولين الجزائريين أن أي مبرر لهذا التصرف المشين لن يقبل إلا بالاعتذار للمغرب ملكا وحكومة وشعبا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دائما في إطار إحاطة المجلس علما، أعطي الكلمة لرئيس الفريق الحركي.

المستشار السيد حسن أوتغلياست:

شكرا السيد الرئيس.

سأقدم فيما يخوله قانون المجلس إحاطة ذات نقطتين، وهي إحاطة شيئا ما تقنية لا بد أن نخطبها من جميع الجوانب بما يجب.

ذلكم، السيد الرئيس، أن الرفع من الضريبة على القيمة المضافة أي TVA إلى 20% خلقت واحد الفراغ الذي يمس بالتنمية وإنتاج المشاريع، وهو أنه قلنا لهم غنديرو المقاصة ديال 6%، واش درناها لأصحاب الزيت والدقيق والسكر راه باقا عندنا المشاكل؟ ما يمكنش تدار، وكاينة طريقة سلمية منبثقة من قاعدة فقهية يعلمها الجميع أن العقد شريعة المتعاقدين.

هذاك الرسم ديال المارشي هو الإطار إذا التزم السيد في نطاق 14% نتخلصو منو في 14%، وإلى التزم في نطاق 20% الجديد اللي غادي يبقى مستمر وغادي تمشي هاديك القضية ديال 14% واحد المدة غادي تنتهي، ولكن احنا قلنا غادي نعوضكم واخاها احنا عوضناهم آسي، مسألة حساسية وقانونية، غادي نوضعهم ولكن منين نجيو عند مول الخلاص باش يخلصهم كاينة 10% اللي كتزاد على المارشي ونزيدها 6% هي 16% كاينة في القانون؟ ما مكيناش.

ما غاديش يتخلصوا وغادي نوصولو les intérêts obligatoires. وغادي نوصولو للدعاوي وغادي نتقلو كاهل الدولة بهاذ الشيء هذا، ولنا احنا نتعاملو مع الحالات كما هي، العقد شريعة المتعاقدين، العقد ديالك فيه 14% نخلصو 14% الله مينيك، فيه 20%، لأنه غادي نلحو الباب للناس اللي كيتخلصو نزيدهم ذاك 6% حتى هي تمشي في الخلاء، وهذا ماشي معقول.

ولهذا أتمنى، السيد الوزير، أن تبلغ هذا للحكومة، وأن تتخذ إجراء، هذا اجتهادي الشخصي وغادي في الاتجاه أظن، هذا ما علمني ربي.

ثم كاينة قضية ثانية وهي مزامنة الإضراب مع الأيام الأخيرة من التصريح بالضرية على القيمة، درقي الإضراب طيب عندك الحق، حق مشروع دستوري ما كاين مشكل، لكن أين واجب الحكومة لتحمي الرأي الآخر حتى نكون دولة الحق والقانون، امشوا في هاذ التادي نهار 29، نهار 30، نهار 1، نهار 2 جابوا الناس التصاريح ديالهم قال لهم majoration de retard أشنو retard اللي دابا؟ الدولة اللي retard براسها.

غادي نعطي الحل راه كاين الحل لهذا الشيء، ظلمناهم ظلم، فرضنا عليهم Le retard اللي ما داروهش، جاو نهار 28 جلسوا في باب الإدارة مكينش اللي يشد منهم التصريح، جاو نهار 29 ما مكينش اللي يشد منهم التصريح، جاو نهار 30 مكينش اللي يشدهم منهم التصريح، نهار 2 قلنا لهم غادي نتخلصوا la majoration de retard، واش هذا حقوق الإنسان ودولة الحق والقانون؟

مع أنه هناك إمكانيات إذا بغات الدولة تتدارك هاذ الشيء، ك comptable confirmé، أنا كنعرف هاذ الشيء هذا، تدير هذاك التخفيض المادي la déduction financière للأشهر المقبلة، واللي كيخلصو بالشهر واللي كيخلصو 3 أشهر يعطوه الحق كأنه قدم فاتورة فيها TVA، وتفكروا معهم وإلا غادي نطمهم، وهذا ظلم مابغاه لا ربي ولا رسول الله، جاء في الوحي أنه قال لسيدنا يوسف: متظلمش قال: "حرمت الظلم على نفسي وجعلته محرما بينكم فلا تظالموا"، هذا هو. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائماً في إطار إحاطة المجلس علماً، أعطى الكلمة لرئيس فريق التحالف الوطني.

المستشار السيد الميلودي عفوت:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي نخطط مجلسنا المقرر والرأي العام الوطني والمسؤولين المعنيين بقضية طارئة تهم وضعية الفلاح بعد موسم الحصاد.

فإذا كان أيها السادة قد أكد وزير الفلاحة والصيد البحري على أن الثمن المرجعي للقمح الطري بالسوق الوطنية هو 300 درهم للطن الواحد، فإن الدورية التي وجهت في الكواليس إلى المدراء الإقليميين ومديري المكاتب الجهوية تضيف العديد من الرسوم المستحقة، تتراوح ما بين 23 و25 درهم، إضافة إلى ذلك أن الشركة المغربية للفلاحة لا تريد شراء القمح الطري لأسباب نجهلها، ولا نعرف أهدافها ومراميها.

وكل ما هناك أن الفلاح الصغير والمتوسط يجد نفسه تائها ما بين قرارات الحكومة في شخص وزير الفلاحة والتي لا وجود لأي أثر لها على أرض الواقع، أضيف إلى ذلك أطماع المضاربين والشناقة التي تنزل بثقلها على الفلاحين، مستغلين في ذلك وضعيتهم المتأزمة وإكراهات القروض والخصاص الكبير الذي يعيشه.

لذا، فإن الحكومة مطالبة بالتدخل العاجل لوضع حد لهذه المضاربات، وتطبيق الثمن المرجعي للقمح الطري وهو 300 درهم للطن الواحد، كما أكد على ذلك السيد وزير الفلاحة المحترم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 19 سؤالاً، 7 أسئلة منها آتية موجهة لكل من قطاعات: الإسكان، التربية الوطنية، التنمية الاجتماعية، الصناعة والتجارة، التجارة الخارجية، كتابة الدولة في الصناعة التقليدية، و12 سؤالاً عادياً موزعة على قطاعات الخارجية، السياحة، الطاقة والمعادن، الشؤون الاقتصادية والعامية.

نستهل جدول أعمال هذه الأسئلة بالسؤال الآتي الأول الموجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية حول إجراءات تنفيذ مشروع السكن منخفض التكلفة، للمستشارين المحترمين السادة: مبارك السباعي، إدريس العلوي، عبد السلام الودي، المهدي زركو، عبد الصمد عرشان، محمد البرطني، حسن زهير، محمد تاضومانت، الحاج الطاهري، سعيد كمال، عبد الرحم الكويسي، فليفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد كمال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

تماشياً مع التوجيهات الملكية السامية الهادفة إلى النهوض بوضعية الفئات الاجتماعية الفقيرة والمعوزة، حيث ترأس جلالة الملك محمد السادس نصره الله مراسيم تقديم المنتج السكني الجديد منخفض التكلفة، مؤكداً جلالته مرة أخرى على اهتمامه بمجال السكن الاجتماعي لما له من تأثير مباشر على التنشئة الاجتماعية، وباعتباره مطلباً وحقاً من الحقوق الأساسية للمواطنين المغاربة.

ولا يخفى عليكم، السيد الوزير المحترم، أن العقار ببلادنا قد شهد في الآونة الأخيرة ارتفاعاً واحتكاراً بشكل كبير، وهو ما انعكس على ثمن السكن الذي عرف بدوره ارتفاعاً محولاً.

وفي إطار تنفيذ الحكومة للتوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالبرنامج الجديد للسكن الاجتماعي لفائدة الأسر الفقيرة والمعوزة وتلك التي لا يتجاوز دخلها الحد الأدنى للأجور، والهادف إلى توفير وحدات سكنية في متناول هذه الفئات، بالرغم من أن جميع هذه الشركات تستفيد من الإعفاءات لجميع الضرائب والرسوم كيفما كان نوعها وكذلك الاستفادة بأثمنة جد منخفضة لشراء العقارات من الدولة.

لهذا يمكن أن نقول بأننا سهلنا لهذه الشركات بالاستفادة بأرباح طائلة، وحرمانا الدولة والفئات الضعيفة وبعض شركات الخواص من عملية شراء أراضي الدولة والاستفادة، وتنويراً للرأي العام الوطني نساألكم السيد الوزير عن مصير هذه المشاريع، وما هي الإجراءات التي ستتخذها الحكومة لتطبيقها على أرض الواقع؟

ثانياً، وما هي الإجراءات التي تنوي وزاراتكم القيام بها للحد مما يصطلح على تسميته بـ Noir أي الأداء خارج الثمن المحدد لهذا النوع من السكن؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن للسيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية للإجابة على السؤال، تفضل السيد الوزير.

السيد أحمد توفيق حجيبة وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدتين المستشارتين،

السادة المستشارين،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.
الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

السيد المستشار إدريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس،
السيدان والسادة المستشارين المحترمين،

بالفعل السكن الاجتماعي السيد الوزير التكلفة 140.000 درهم، هذا مشروع يرفع أكثر من تحدي، ونحن نعلم ثمن العقار في المغرب الذي أصبح المغرب والمواطن بصفة عامة بين المطرقة والسندان، ضعيف الدخل، المعيشة تتزايد كل يوم، الحلم بالسكن الذي كان يراوده أصبح بعيد المنال، وجاء هذا البرنامج ليرد الأمل في النفوس، ولكن حذار، حذار أن يضع هذا الأمل، لأن في بلادنا اعتدنا بأن الحكومات مع الأسف الشديد تعد وتارة تفي وتارة لا تفي، وتفتح آمالا عريضة أمام المواطنين وسرعان ما يتبخر هذا الأمل.

السيد الوزير المحترم، أتم عضو في حكومة صاحب الجلالة تحظون بثقتهم، ولكم رصيكم الشعبي، وأنا أعرفكم بأنكم تتفانون في العمل، وأن شخصكم إيجابي ولنا في صاحب الجلالة كل الأمل، وفي وزاراتكم شيء يسمى "برنامج السكن الاجتماعي" الذي نأمل أن نراه يترعج ويكبر، إلا أن نرى الطبقات المحرومة وما أكثرها تسكن في مساكن لها من الموصفات التقنية والجمالية والجمالية ما يكفي، ونحلم أن المغرب فعلا فيه المواطن الذي يحترم ويكرم ويعزز.

السيد الوزير، ثلاثة ديال الملاحظات سريعة حتى لا يدق علي السيد الرئيس:

- أولا: هذا المشروع يجب أن يدرس دراسة كافية، ويكون محط اهتمام من لدن الوزارة، حتى ينتج المهنيون المعاريون أفضل وأحسن مما جادت به عقبرتهم واختراعهم، وهذا لن يتم إلا إذا اتخذت التدابير اللازمة والمالية في هذا الباب.

- ثانيا: هذا الأمر وهذا نداء السيد الوزير، المهنيين والمعاريين الشباب المهندسين الذين سيخوضون معكم هذا التحدي، فهناك من لا يجد من يسدد الكراء، وهذه مناسبة للمهندسين باش تشجعوهم باش يبتكروا ويخرجوا ذاك الشيء اللي عندهم في أحسن بهاء وأحسن هندسة، وحتى تكون الفرص متكافئة، حتى لا يشعر المهندسون المعاريون بالغبن والتهيش، وهذا كذلك ورش يجب أن تعطوه العناية اللازمة.

- ثالثا: وأخيرا السيد الرئيس المناطق الجنوبية الشرقية، وأتم السيد الوزير وعدتمونا بأنكم غادي تزوروا الرشيدية باش تذاكروا معكم في تأهيل مدينة الرشيدية والبلديات المجاورة لها، واحنا كنتظروا ذاك الشيء لإيجاد

جوابا على السؤال أود في البداية أن أؤكد أنه فعلا تم تقديم البرنامج الجديد للسكن منخفض التكلفة المخصص للعوزين والمعوزين، والذي لن يبلغ ثمن بيعه أكثر من 140.000 درهم يعني 14 مليون، تم تقديمه إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم السبت 29 مارس، يعني تقريبا هاذي 4 أو أسابيع بالقصر الملك العامر بالرباط، وبنفس المناسبة تم التوقيع على اتفاقية لإنجاز برنامج أولي ستنجزه الدولة عبر مجموعة العمران عدده إنجاز 130.000 وحدة.

هذا السكن -كما تعلمون- هو سكن يجسد تجميع مجهود الدولة لتستهدف فئة اجتماعية مقصية اليوم من السوق العقاري، معندهاش في السوق العقاري منتوج يناسبها اليوم، بما فيه المنتوجات اللي المتداولة ب 20 دالمليون دالسنتم إذا كانت موجودة 20 مليون ديال السنتم، وهادو هما المواطنين والأسر اللي كتمشي للبراك، وكتمشي للتساؤل، وكتمشي للسكن المهذب بالانبيار، وكتمشي للسكن المهذب بالفيضان إلى ما ذلك، إذن الدولة تريد أن تستهدف فئة معينة تقدر عددها بدون احتساب العجز بحوالي 40.000 أسرة سنويا كنتضاف.

إلى حدود اليوم السؤال ديال السيد المستشار منذ الإعلان على هذا البرنامج وتوقيع الاتفاقية أشنو وقع في هاذ 4 أو 5 ديال الأسابيع إلى حدود اليوم؟

إذن أذكر بأنه هاذ 129000 مسكن كيهوا 48 إقليم وعالة، وتتوزع على الشكل التالي: 82 جماعة حضرية و53 جماعة قروية، وأشير أنه قلت هذا برنامج أولي في الأماكن اللي تحكنا في العقار، بحيث إن شاء الله احنا خدامين، إذا وجدنا عقارات بأثمنة مناسبة كيمكن تعطينا هاذ المنتوج غادي نضيفوها.

الوضعية الحالية إلى حدود يومه الثلاثاء 6 ماي في 12، جمعت المعلومات تقدم الأوراش هي على الشكل التالي:

- 6 مشاريع في طور الأشغال اليوم كهم إنجاز 2327 مسكن؛
 - إعلانات ديال الأشغال عبر طلبات العروض نشرت وكهم 8 ديال المشاريع، كهم شركات العمران فالأقاليم الجنوبية للمملكة، بالإضافة للجهة ديال مراكش-تانسيفت؛
 - الدراسات المعمارية ديال 18 مشروع انتهت من طرف مكاتب الدراسات ودخلت لمسطرة الترخيص؛
 - 43 مشروع هي في طور الدراسة من طرف مكاتب الهندسة المعمارية. فيما يتعلق بالمنتوج وتفصيله والإمكانية وقابلية التنفيذ ديالو، أذكر أنه نظمنا يوم دراسي بمدينة الجديدة حضره عدد من السيدات والسادة المستشارين بالإضافة إلى الجمعيات المهنية، وقدمنا التفاصيل ديال هذا المنتوج ودخلنا في تفصيله ومناقشته.
- شكرا.

حل للتجربات الناقصة ديال "آيت خليفة"، وكذلك توسيع السكن بجماعة "مدغرة" و"الخلف".
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

بسرعة أود أن أؤكد وأن أطمئن السيد المستشار فيما يتعلق ب " le noir" في هذا المنتج، هاذ le noir كما استحضرننا في مدينة الجديدة حين قدمناه لأول مرة عمرو ولا غادي يكون موضوع إعلانات في الجرائد أو في التلفزة أو إعلانات في ذلك les panneaux d'affichage، ما غيركونش فيه التسويق مفتوح، غادي تمشي تبحث الدولة على الناس اللي يستحقون هذا المنتج، والي قلنا أنه الدخل ماشي الأجر، الدخل ديال الأسرة أقل من SMIG 1.5 اللي هو اليوم حوالي 2800 درهم.

قبل ما يتم إنجاز هذا المشروع، غادي نمشي عند الإدارة الفلانية، وغادي نقول اعطيني جمعية الشؤون الاجتماعية، اعطيني الموظفين اللي عندك أقل من 2800 درهم وماسكنش وباغي يسكن نخلو له المشاكل ديالو، غادي نمشيو للمعمل، غادي نمشيو للإدارات كما قلت، نمشيو للغرف المهنية وديال التجارة وديال الصيد البحري وديال الصناعة التقليدية إلى آخره، معناه أنه ماشي الزبون اللي غادي يبحث على المنزل، بل المنتج اللي غادي يبحث على الزبون اللي هذا المنتج مخصص له.

فيما يتعلق بالجودة في الهندسة المعمارية، ففي الجديدة تم توزيع واحد المنشور غادي نوريه لك اللي فيه اشتغال كبير ديال المهندسين المعماريين، أحدثنا حوالي 10 ديال التصاميم مرجعية اللي باش نضمنو واحد الجودة، ماشي لأن المنتج ب 140.000 درهم غادي نبدأ ونخرجو الهندسة المعمارية من الطينة الأخيرة، بل هاذي مناسبة باش ترتقي الهندسة المعمارية وتكون في مستوى عالي والمهندسين وصلوا إلى إنتاج أشياء جميلة جدا.

المهندسين المعماريين الشباب وإعطاء الإمكانية للجميع بالتساوي وبالعدل، أنا من الناس اللي أذاف وكثير من الاقتناع على أن المشاريع ديال الدولة من المفروض أنها كلها تمر عبر مباراة وطنية، ويتعطى للمهندسين شبابا ولا كهولا ولا من المتوسطين اللي عندو أعلى مستوى ديال المهنية واللي عندو أعلى مستوى ديال جودة الإنتاج. وراه بدينا مدينة تامسناكل ما أنجزته الدولة ما عمر فمدينة تامسنا ولاشي مهندس معماري ديال القطاع الخاص تعطاه بشكل مباشر، كل شيء داز عبر المباراة الوطنية والإعلانات في الجرائد و le jury كيتحلوا المسائل إلى آخره، نتمنى أن هذه التجربة توصل لجميع أنحاء المغرب، مجهودات كبيرة، كنعتر نخلي هذا للأسئلة الأخرى.

السيد رئيس الجلسة:

السؤالان المواليان موجهان أيضا إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية حول "العقار بالمغرب"، ونظرا لوحدة الموضوع نستأذن المجلس الموقر بالاستماع أولا لعروض السادة المستشارين وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنها.

السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية في الموضوع حول "المضاربات التي يعرفها القطاع العقاري"، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد طريش، أحمد الديبوني، محمد أبو الخدادي، عبد السلام أحدوش، الميودي عفوت، محمد العقاوي، عبد القادر البريكي، العربي الهرامي، محمد عبده عز الدين، ميلودي ناصر، إدريس العلوي الحسني، أحمد الشرفاوي، محمد البطاح، فليتنفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد عبده عز الدين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزيرين،

السيداتان المستشارتان،

السادة المستشارين،

لقد أضحي القطاع العقاري يشكل بامتياز مجالا ومرتعا خصبا لكل أصناف المضاربات، ابتداء من التلاعب في أوراق التعمير وطول مساطرها إلى غلاء الأراضي واستحالة الحصول عليها، ومرورا بظاهرة جديدة في الممارسات التجارية المغربية أصبح يطلق عليها le noir، الذي أصبح ملازما لكل عملية بيع أو شراء في الوقت الذي تحاول فيه بلادنا جاهدة القضاء على دور الصفيح وتسهيل ولوج كافة المواطنين إلى سكن لائق.

لهذا نسألكم، السيد الوزير عن الإجراءات المعتمدة من طرف وزارتك الوصية في مراقبة هذا القطاع والضرب على أيدي المتلاعبين والعابثين بأرزاق المواطنين، وكم عدد الملفات التي هي بين أيدي مفتشي الوزارة؟ وكذا تلك التي تمت إحالتها على القضاء؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني في نفس الموضوع حول "وضعية سوق العقار بالمغرب"، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، العربي خربوش، أحمد الرحموني، حسن الغزاوي، أحمد الشوفاني، لحسن أوجكال، سيدي محمد أخطور، جناح عبد العزيز، محمد الزعيم، محمد صالح أقيمة، محمد الرحموني، ومحمد القندوسي، فليتنفضل أحد المستشارين لبسط السؤال، تفضل.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،
السادة الوزراء،
إخواني المستشارين،
السيدة المستشارة،

بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال الإسكان والمجسدة في الأوراش التي فتحتها فيما يتعلق بالسكن الاجتماعي وإعادة إسكان قاطني المدن الصفيحية، وما اتخذته من إجراءات مشجعة لفائدة المنعشين العقاريين كتمكينهم من العقارات العمومية والإعفاءات الضريبية والتسهيلات المسطرية والإدارية، فإن سوق العقار تعيش في الآونة الأخيرة فوضى كبيرة، تتجلى في عدة مستويات:

1. عدم احترام معايير الجودة والسلامة والشروط الصحية الدنيا؛
 2. عدم احترام التصاميم للمعايير الجمالية والمحافظة على البيئة؛
 3. الزحف المتزايد على المساحات الخضراء والأراضي ذات المردود الفلاحي الهام؛
 4. الارتفاع الصاروخي للأسعار، إذ أصبح معدل المتر المربع يتجاوز 10.000 درهم وقد يصل في بعض المناطق السكنية إلى 30.000 درهم؛
 5. تنامي ظاهرة السوق السوداء بشكل مخيف في مجال السكن الاجتماعي، حيث يتم بيع الشقق بثمن مخالف للثمن المحدد والمسجل في العقود؛
 6. تسلل المضارين إلى السكن الاجتماعي وتحويله إلى سوق مريحة للحيلولة دون وصوله إلى الفئات المستهدفة من المواطنين.
- إن العوامل الآتفة الذكر تحد من الأهداف المتوخاة في هذا المجال، وتقلل من فرص حصول المواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود في امتلاك سكن لائق، مما يتطلب تدخلا عاجلا للحكومة المعنية قصد الحد من الآثار السلبية لهذه الظواهر.

لهذا نسائلكم السيد الوزير عن الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع، وعن الإجراءات التي ستتخذونها لتصحيحه؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤالين معا.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

شكرا، في البداية أنا في تقديري أن قراءة السؤالين هي قراءة محضة لوضع معين. عندنا مكنتسيات وعندنا انزلاقات وعندنا مشاكل، كان من المفروض أننا نستحضر التقدم الذي عرفتها بلادنا في واحد المجال من جهة، وبالמושوعية كذلك تقول أنه عندنا مشاكل.

غادي ندير قراءة موضوعية مغنقراش النصف المملوء ديال الكأس أو النصف الفارغ، قمنا بدراسة من بعدما كثر الحديث على هذا المواضيع ديال الغلاء، ديال العقار، على المضاربة، على الإشكاليات اللي مطروحة إلى آخره.

كلفنا مكتب ديال الدراسات، قام بدراسة منين وجدت النتائج ديالها، وزارة الاقتصاد والمالية والوزارة المكلفة بالإسكان والتعمير والتنمية المحلية درنا يوم دراسي وجهنا الدعوة لأعضاء مجلس المستشارين اللي أعضاء اللجنة المكلفة بالإسكان، ودرنا عرضا حول 2 دالأسئلة اللي جات في السؤالين أشنو هي الأسباب؟ وأشنو هما التدابير؟

التدابير ما بغيناش ناخذوهم بشكل انفرادي، قلنا ما فيها باس التدابير اللي بغات تاخذها الدولة تكون موضوع نقاش وحوار بين الحكومة وبين الفعاليات ديال القطاع الخاص وممثلي الأمية في الغرفتين، أشنو هما الأسباب؟ أولا الموضوع يتعلق بسوق يتحكم فيه العرض والطلب، ودور الدولة هو الضبط (la régulation)، أشنو هما الأسباب؟ الأسباب 10 دالأسباب اللي أدت للوضع اللي احنا فيه اليوم:

- النمو الديموغرافي والعمراني السريع وقلة الأراضي المتوفرة للبناء؛
- وفرة السيولة المالية والتنافس في تمويل العقار؛
- استقطاب استثمارات جديدة مغربية أو أجنبية وانفتاح مجال البناء والعقار على التنافسية الجهوية والعالمية؛
- الترخيص عن طريق الاستثناءات في مجال التعمير؛
- اشتداد المضاربات بفعل تزايد الطلب على الأراضي؛
- وقع برنامج التأهيل الحضاري والمشاريع المهيكلية على قيمة العقار؛
- ارتفاع ثمن بيع بعض المواد وندرة اليد العاملة؛
- عزوف في إنتاج السكن المد للكرء وزيادة الطلب على التملك؛
- التملص الضريبي (le noir)؛
- ظاهرة شراء الشقق بالجملة لإعادة بيعها بأثمنة مرتفعة.

هاذ العوامل بعشرة جاءت ماشي من السماء، جاءت جراء تنامي وواحد الطفرة استثنائية في مجال البناء في بلادنا، التي تثبتنا الأرقام الثمانية اللي كنعمدتها جميع اقتصاديات العالم منين كتبغني تعرف قطاع الإنعاش العقاري ديالها، كنعتمد على القراءة الموضوعية ديال 8 دالمؤشرات، غادي نعطيك غير من 2007 مقارنة مع 2002 التقدم دياله:

- 1- إنتاج السكن: 169% ديال الزيادة؛
- 2- استهلاك الإسمنت: 51% ديال الزيادة؛
- 3- استهلاك الصلب: 62% ديال الزيادة؛
- 4- جاري القروض السكنية: 189% ديال الزيادة؛
- 5- الاستثمارات الأجنبية: 305% ديال الزيادة؛
- 6- القيمة المضافة للقطاع: 62% ديال الزيادة؛
- 7- حجم الاستثمارات: 67.9% (68%) ديال الزيادة؛

8- التشغيل وما أدراك ما التشغيل: 33% ديال الزيادة.

ها أنا درت لك القراءة السلبية ودرت القراءة الإيجابية ديال هاذ الوضع. أشنو هما الأوراش الإصلاحية اللي جابتم هاذ الدراسة؟ وكانت محط نقاش دام يوم كامل وشاركت فيه الجمعيات المهنية، وشارك فيه مجلسكم الموقر، وتم اعتماد هاد اللائحة ديال الإصلاحات التي سأستحضرها أمامكم، واللي أنا بمعية أصدقائنا في وزارة المالية تحت إشراف كذلك باقي الوزارات المعنية، نتابع يوميا مدى تطبيقها، اللي هي غادي نقرأها لأن مابقاليش الوقت، 12 ديال الأوراش الإصلاحية:

1- تعبئة الأراضي الفارغة داخل المدارات وجوار المدارات عبر تفعيل الضريبة على الأراضي غير المبنية وتوسيع وعائها ورفع من قيمتها؛
2- تفعيل حق الشفعة، مراعاة حق الشفعة المحول لدى إدارة التسجيل لمحاربة التملص الضريبي؛

3- الحرص على مراعاة أجل الاستثناء في التعمير المتعاقد بشأنه؛

4- وضع آليات لتعبئة الحظيرة السكنية الفارغة: الضريبة على السكن غير المسكون، ولكن أزلنا المغاربة القاطنين بالخارج وزولنا حتى الطبقة المتوسطة اللي عندها دار صغيرة ثانوية؛

5- مضاعفة إنتاج ديال الدولة، الدولة ما أنتجته في 2003-2007 نطالب من الدولة اليوم باش كنتاج الضعف ديالو؛

6- مضاعفة وتيرة إنتاج فتح المناطق الجديدة للتعمير عبر وثائق التعمير، بغينا نوصلوا بلادنا للوتيرة ديال 100 وثيقة تعميم 100 plan (d'aménagement) في السنة؛

7- التعجيل باستصدار مدونة التعمير وتفعيل الإصلاحات الكبرى التي تتضمنها؛

8- تنفيذ مضامين مدونة التسويق ديال المنتج ديال الدولة باش يوصل للناس الذي أحدث من أجله هذا المنتج؛

9 - تجميع مجهودات الدولة وتوجيهها نحو الفئات الفقيرة؛

10- الاهتمام بالطبقة المتوسطة المقصية اليوم من الإنتاج ديال السكن؛

11- جعل قطاع الكراء يساهم في مرونة السوق العقاري؛

12- التعجيل بإخراج المعايير الدنيا للسكن الاجتماعي.

هاذ الصباح من 10 حتى الوحدة وأنا في اجتماع من أجل المتابعة ديال هاذ نقطة واحدة بوحدة مع المديرية المعنية وكذلك بالتنسيق مع أصدقائنا في وزارة المالية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن لأحد أعضاء فريق التحالف الوطني في إطار التعقيب، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عبده عز الدين:

أشكركم، السيد الوزير، على جوابكم، كما نشكركم على المجهودات الجبارة التي تقومون بها في هذا القطاع، لكن رغم كل ما قلتم فإن الواقع المعيش لازال يئن تحت وطأة الممارسات اللاأخلاقية لبعض المضاربين والمقاولين الذين يمتصون دماء المواطنين المغاربة، وخصوصا الطبقة المتوسطة بسبب أقساط العقار الكبيرة، حيث سقطت في أسفل درجات السلم الاجتماعي، ولم يعد المواطن المغربي قادرا على مسابرة هذه الأسعار الخيالية التي ما فتى يعرفها العقار بأغلب المدن المغربية.

فهل ستقومون باتخاذ إجراءات آنية وملموسة على أرض الواقع من أجل مواجهة هذه الممارسات وحماية المواطن المغربي وقدرته الشرائية والمضاربين والسامسة؟

وبالمناسبة، هل هناك برامج خاصة بالعالم القروي تحترم القدرة الشرائية وطبيعة العيش بهذا العالم حتى يتسنى محاربة السكن غير اللائق في جميع ربوع المملكة؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، دائما في إطار التعقيب الكلمة لأحد أعضاء فريق التحالف الاشتراكي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

تشكر السيد الوزير على الإيضاحات وعلى الجواب ديالو على السؤال ديالنا، غير السيد الوزير اللي بغيت نؤكد عليه وهو هاذ الشيء داخل في اتساع هوامش الربح بشكل متنامي داخل القطاع، أدى إلى ارتفاع الأسعار وظهور ممارسات غير سليمة، واللي بغيت نبين لكم، السيد الوزير، وهو هاذ النقط اللي جبتهوا واللي أعلنتم عليها كلها تتماشى باش يتعاد النظر في هذا القطاع ديال الإسكان، هذا هو ما طالبنا به.

وظاهرة الاحتكار العقاري، السيد الوزير، هي التخزين من دون استغلال، وبالخصوص في مجال السكن الاجتماعي، بحيث توجد عقارات مهمة غير مستعملة ومساحات شاسعة داخل المدن يستحوذ عليها الملاكون العقاريون.

إن هذه الإخلالات من شأنها أن تنسف بكل المجهودات التي تبذلها الحكومة، ولاشك السيد الوزير، أنكم غادي تتفقوا معنا، راه لا بد من مراجعة هاذ النقط اللي جبتهوا، مراجعة المسائل ديال التعمير ومسائل السكن حتى نخرجوا من هذه، وتنشكروكم على السؤال ديالكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيين.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية:

كأين واحد جوج الأشياء خصنا نراعيوهم، وهاذي مسؤولية جسيمة تتحملها الدولة، فمن جهة يجب أن تتدخل من أجل ضبط السوق العقارية، ومن أجل أن نكسر شوكة المضاربة والتلاعب والتملص الضريبي والأشياء اللي استحضرتها ومتفقين عليهم.

ولكن بنفس المناسبة حذار أنه ندخلو لواحد القطاع اللي كيوظف ثلث اليد العامل سنويا، وكيوظف بالأساس اليد العاملة الغير مؤهلة، إلى معندهاش الفلاحة وما عندهاش، الإنعاش العقاري راه ماعندها فين تخدم، حذار ندخلو لهاذ الميدان وندخلو فيه بقوة ويعنف ونكسروه ونفسدو التوازنات ديالو، خصنا نحافظو على الإقلاع ديالو، على الطفرة ديالو، على الإنجازات التي استحضرتها، ولكن في نفس الوقت خصنا ندخلو لو باش نتحكمو في التجاوزات ديالو، نتحكمو كذلك في الإختلالات ديالو ونصلحو مواطن الضعف ديالو.

بغيت فقط التفعيل ديال هاذ القرارات، حذار أنه نفهمو أن هذه القرارات غادي يخرجوا غدا، راه واحد الخمسة أو ستة من هاذ الأوراش مرتبطة بقوانين، وراه خص القوانين راه غادي نجيبوهم في المسلسل الدستوري ديال المصادقة وراه غيدوز عندكم، إما قوانين غادي يتم التحيين ديالها أو إيداعها من جديد، ولهذا خصو شيء من الوقت، كذلك كين أشياء اللي خصها شيء من الوقت، وكين أشياء اللي غادي يتم تناولها بسرعة.

فما يتعلق بالعالم القروي، كل ما التزمنا به في قانون المالية 2008 المتعلق بالعالم القروي والبرامج الجديدة والابتكارات الجديدة المتعلقة بالتدخل في الوسط القروي سوف ننفذها قريبا إن شاء الله، وسوف نكون في الموعد ديال تقديم الحساب في نهاية السنة.

الاحتكار العقاري، أنا في هذا الموضوع ديال السوق العقارية مجال اللي قالوا السيد المستشار يعرف فوضى عارمة، راه هذا سوق مفروض على الدولة أنه تدخل فيه باش تضبطو وباش ترجعه إلى نصابه، وترجعو إلى منطقته وإلى عقله، ولكن ما خصناش ندخلو فيه باش نتحكمو فيه ونتحكمو في الدواليب ديالو، وإلا ما غادي ييقاش سوق وغادي ننتقلو إلى نظام آخر.

السوق العقاري مجالها مجال الأسواق كلها، اللي فيها بعض المرات الاحتكار والمضاربة إلخ، هاذ القوانين من شأنها أنها تضبط هاذ الظواهر، ولكن صعب أنه نقولو غادي نقضيو عليها بشكل نهائي، لأن هذه ظواهر مرتبطة بواحد التفاعل ما بين العرض والطلب، ولكن أنا متفق معك أن الدولة ودورها أنها تتدخل في هذا الموضوع وبقوة من أجل التحكم في الأوضاع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كما نشكركم السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المحلية على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، ونواصل مع الأسئلة الموجهة لقطاع التربية الوطنية وعددها أربعة.

السؤال الآتي الأول موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول وضعية التعليم بالعالم القروي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد المنصوري، محمد بلحسان، الحو مبروح، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيي يحيي، عبد الحميد بنعلوش، فليتنفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد المنصوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني، أخواني المستشارين،

كما يعلم الجميع لازال قطاع التعليم يعاني من عدة مشاكل ومعوقات وخصوصا بالعالم القروي، معوقات تحول دون تحقيق مردودية التمدريس المرجوة، فلازلنا نلاحظ أن أغلب المؤسسات التعليمية بالعالم القروي تفتقر إلى المرافق الضرورية الأساسية مثل: الإنارة والماء الصالح للشرب والمرافق الصحية، ولذلك يجب الاهتمام بشكل أكبر بصيانة المؤسسات التعليمية الموجودة بالعالم القروي.

كما أن إشكالية النقل المدرسي تعتبر من بين أولى الأولويات التي يجب إيجاد حل لها، ولذلك نسألكم، السيدة الوزيرة، عن برنامج وزارتم لدعم التمدريس بالعالم القروي، وإيجاد حلول ناجحة للمشاكل التي يتخبط فيها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة لطيفة العابدة، كاتبة النولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي

وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيداتان المستشارتان،

السادة المستشارون المحترمون،

يشكل التعليم بالوسط القروي إحدى أكبر انشغالات الوزارة، نظرا لما يعرفه مسار توسيع قاعدة التمدريس وتقريب خدمات التربية من المواطنين المغاربة في كل ربوع المملكة.

كثمنوا تكون شي حاجة مفيدة إن شاء الله، لأن العالم القروي شوية المراكز ديال الجماعات فيهم شي شوية كايين المواصلات، الآن هاذ المدارس الموزعة في الجبال في السهول، لأن أنا أنتمي إلى إقليم الخميسات وكندوز يوميا على المدارس.

بعض المدارس ما كيجيش المعلم شهرين عاد كيجي أولا شهر أو ثلاث أشهر، كايين المعلم اللي كيقري أربعة حصص، ما فهمتش أنا كيفاش، مدرسة معندهاش نوافذ، مكايينش مراحيض، مكايينش سياج، المعلم ما معندوش سكني، كيفاش غادي تقري، زعما فهمتش حان الوقت نمنناو هاذ الشئ اللي قولتي باش تحلوا هذا المشكل، لأن الأمية غير كتزيد، الآن ذاك الناس ديال العالم القروي ما كيقراوش، ما خلاو أولادهم غير يمشيوا يسرحوا بعدا يخدموا على روسهم.

ولهذا هاذ الشئ كيتقلص ويكاجروا للمدينة شيئا فشيئا على القرية ديالهم، شحال من واحد مشى خلى الخدمة ديالو وخلي الأشغال ديالو باش يمشي يتبع أولادو للمدينة، ولهذا أحسن الدولة تنوض تراعي هاذ الشئ ويقتوا الناس في بلادهم ويقتوا بأشغالهم.

أنا شفت واحد البرنامج ديال مشروع ديال الاتحاد الأوروبي اللي دارتو "MEDA"، أنا شاهدت في الخميسات واحد المشروع، جات نقذت واحد العدد ديال المدارس، بعدا أش كندير لهاذ المدرسة؟ مدرسة كايينة من الاستقلال إلى هنا مهدومة خاجة، كتعيد هاذك الوسخ كندير المراحيض، كندير السياج، زعما نقذت شي حاجة مهم بزاف، دارت الضو، دارت جميع الأمور الأساسية دارتهم، علاش حنا ما نديرو؟ إلى غادي نديرو 100 نديرو غير 50 مزيانة، كالسياج بعدا، بحال البهائم دابا كيقبلوا في المدارس، هاذ الشئ كيخص يتخذ بعين الاعتبار وخصنا نخرجو إلى عين المكان ونشوفو هاذ المسائل، زعما حان الوقت باش نخدو من هاذ الشئ. وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى الوزير التزية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

فعلا، السيد المستشار، الوضعية ديال المدارس في الوسط القروي معروفة، غير هي هذه الوضعية في الحقيقة ماشي نفس الوضعية في جميع المناطق، كايين بعض المناطق اللي كنوجدو بأن الفعاليات المحلية كبتهم بالمؤسسة التعليمية وكتقدم الدعم وكتساعد لا الأساتذة على الاستقرار وعلى الإنتاج ولا الفضايات أن تكون محفزة وجاذبة للتلاميذ.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى بطبيعة الحال المشروع الذي تكلمتو عليه اللي قمتا به بتعاون مع الاتحاد الأوروبي، هذا يعني أشنو اللي كيجعلنا أننا

وإذا كانت الجهود التي بذلتها بلادنا في السنوات الأخيرة مكنت من ضمان تعميم المؤسسات التعليمية الابتدائية على مجموع التراب الوطني، وتوسيع شبكة الإعداديات على نسبة كبيرة من الجماعات القروية، فإن هذا التوسع عرف عدة معوقات مرتبطة أساسا بالنقص في الوسائل المتوفرة وفي التجهيزات الأساسية، وكذا في ضعف آليات تحفيز العاملين في هذا الوسط. وانطلاقا من هذا الوضع، فإن الوزارة تضع مسألة الارتقاء بالتعليم في الوسط القروي على رأس أولويات البرنامج الاستعجالي الذي سوف يشرع في تفعيله ابتداء من الموسم الدراسي المقبل.

ومن ضمن الإجراءات التي تشتغل عليها الوزارة حاليا:

1. تأهيل المؤسسات التعليمية بالوسط القروي وذلك بمدها بالمستلزمات الأساسية كالماء والكهرباء والمرافق الصحية، ونحن نشغل في برنامج استعجالي حاليا من أجل أن تكون تغيير صورة المؤسسة التعليمية في الدخول المدرسي المقبل إن شاء الله؛
2. تعيين مسؤولين عن الفرعيات من ضمن العاملين بها، وذلك لحل مشكل الإشراف على تلك المؤسسات؛
3. وضع خطة لتحفيز العاملين بالوسط القروي بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية والجماعات المحلية؛
4. وضع خطة لمجربة الهدر المدرسي، نشغل عليها كذلك، هناك فرق تشتغل من أجل تقليص نسبة الهدر المدرسي بـ 50% بمناسبة الموسم الدراسي المقبل؛
5. العمل على توسيع شبكة الإعداديات؛
6. توسيع شبكة الداخليات ودور الطالبات والطلبة بمساعدة فاعلين اجتماعيين واقتصاديين بحال مؤسسة محمد الخامس كما تعرفون؛
7. وضع إطار للشراكة والتعاون مع الجماعات المحلية وجمعيات الأمهات والآباء من أجل تكثيف الدعم للمؤسسات في الوسط القروي؛
8. ويبقى أن الارتقاء بالمنظومة التربوية بشكل عام وبمؤسسات الوسط القروي بوجه خاص، تتطلب التعبئة الشاملة لكل مكونات المجتمع المغربي، وهذا كذلك ما تشتغل الوزارة على وضع آليات له، راه احنا بدينا كنشغلو، وسوف نستعد للدخول المدرسي المقبل إن شاء الله. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار الرد على التعقيب.

المستشار السيد محمد المنصوري:

أولا تشكروك السيدة الوزيرة على التوضيحات الكافية لأن هذا السؤال عملناه عدة مرات وما أعطى حتى شي نتيجة.

مانعموش هاذ الشيء؟ قلة الوسائل، ما عندناش الميزانيات الكافية من أجل مواجحة هذه الحاجيات بهذا الشكل اللي عملناه في البرنامج ديال "MEDA" بذاك الطريقة لأن مكابنش إمكانيات، لأن حتى ملي كنجيو نختارو كنعولو واش نعملو واحد المؤسسة مكتملة، ولكن ماغاديش يمكننا نعملها على التراب الوطني؟ أو نعملو حجرات من أجل أن نضمن لكل الأطفال مقعدا في المدرسة؟

الاختيار اللي تدار في الوزارة هو هذا، هو أن تقرب المدرسة من جميع الأطفال المغاربة وهذا في الحقيقة اليوم أصبح متوفرا، يعني هاذ البنات مشتتة على التراب الوطني غير مكتملة ولكنها موجودة وتسمح لكل الأطفال المغاربة بأن يجدوا مقعدا في المدرسة. هذا مكتسب يجب أن لا نستهبين به، اللي بقي الآن هو أننا كيخصنا نكلو البنات كيخصنا نضمنو الاستقرار ديال الأساتذة والتحفيز دياهم، وهذا هو اللي جاء في العناصر ديال الجواب اللي قدمت للسيدات والسادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثاني موجه أيضا إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول الاتجار في المخدرات أمام وداخل بعض المؤسسات التعليمية، للمستشارين المحترمين السادة: بوشعيب الهلالي، محمد الحضورى، عبد الرحمان أشن، فليتفضل السيد المستشار المحترم لبط السؤال.

المستشار السيد بوشعيب الهلالي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين المحترمين،

رغم ما عرفته المنظومة التربوية ببلادنا من تحسن فإن مؤسساتنا التعليمية لا تزال عرضة لجملة من الظواهر السلبية التي تعرض الناشئة التعليمية لعدة مخاطر صحية وتربوية، من أبرزها ظاهرة بيع جميع أنواع المخدرات بما فيها الأقراص المهلوسة أمام أبواب وفي محيط المؤسسات التعليمية.

وليس خاف على أحد ما يحدثه ذلك من تخريب للعقول وانحلال للقيم،

بل وفي بعض الأحيان يتم ترويج هاته المخدرات داخل المؤسسات التعليمية.

السيدة الوزيرة،

وعلى هذا تقدم إليكم السؤال التالي:

ماذا تعتمرون وزاراتكم لمحاربة هاته الآفة كما أشرت داخل المؤسسات؟

وكذلك، ما هي الآليات التنسيقية مع باقي السلطات العمومية المعنية

لمحاربة في الأبواب ومحيط المؤسسات التعليمية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة المولاة لى الوزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر

والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

بطبيعة الحال أود أن أؤكد على أن الوزارة تعتبر ترويج المخدرات وحبوب الهلوسة والسجائر بجوار بعض المؤسسات التعليمية، واستدراج تلاميذ للتعاطي لها ظواهر خطيرة وشائنة تمس بحرمة المؤسسة التعليمية ولها أضرار وخيمة على تلامذتنا على مختلف المستويات الصحية والاجتماعية والعقلية والنفسية، ويتعين التصدي لها بمختلف الأشكال والصيغ الممكنة.

من هذا المنطلق، فإن الوزارة تولي هذا الموضوع الأهمية اللازمة، وتقوم باتخاذ العديد من التدابير والإجراءات لمواجهة هاته الظواهر بتنسيق مع القطاعات والجهات المعنية، مع الإشارة إلى أن تأهيل الفضاءات المدرسية وصيانتها من كل السلوكات السلبية يشكل إحدى أولويات البرنامج الاستعجالي الذي ستشرع الوزارة في تطبيقه ابتداء من الموسم الدراسي المقبل.

على مستوى المؤسسة التعليمية، هناك إجراءات بطبيعة الحال يتم اتخاذها:

1. إحداث مجموعة من الفضاءات التربوية التي يمكن في إطار أنشطتها التحسيس بخطورة هاته الظواهر، وإكساب الناشئة قيا ومهارات تمنحهم المناعة ضد مختلف أشكال الانحرافات، ونذكر من بينها نوادي الصحة والتربية بالنظير ومراكز الاستماع؛

2. تشجيع وتكثيف الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية، من أجل ترسيخ القيم النبيلة وتثبيت السلوكات الإيجابية وبذلك ما يمس بالدور التربوي للمؤسسة التعليمية، وذلك بإشراك أطباء أخصائيين وجمعيات محمّمة بقضايا الشباب والمراهقة والتي تربطها بالمؤسسة التعليمية شراكات ولقاءات تواصلية منتظمة؛

3. إصدار مجموعة من المذكرات الوزارية الجهوية والنيابية في شأن محاربة الظواهر والسلوكات غير التربوية وكل ما يخل بالأداب العامة والسلوك التربوي السليم في مقدمتها تعاطي التدخين وتناول المخدرات، وكذلك اتخاذ الإجراءات التربوية القانونية عن طريق مجالس الانضباط والتدبير وجمعيات الآباء لردع السلوكات السلبية في صفوف التلاميذ؛

4. إطلاق مشروع "إعداديات وثانويات ومقاولات بدون تدخين" في إطار الشراكة مع جمعية لالة سلمى لمحاربة داء السرطان، والذي يهدف إلى الوقاية المبكرة من التدخين في الوسطين المدرسي والمهني، والإقلاع عن التدخين عند تلامذة الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي وفي المقاولات وفي أوساط المدرسين كذلك.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.
**السيدة كاتبة الدولة لى الوزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر
والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:**

السيد الرئيس،
بطبيعة الحال خارج المؤسسة التعليمية السلطات العمومية التي مختصة
فالأمن هي التي كنتم بهاذ الموضوع، وبلا شك أنكم لاحظتم في هاذ السنة
فهاذ الموسم الدراسي هذا واحد التكتيف ديال عمليات التمشيط حول
المؤسسات التعليمية.

بالإضافة إلى هذا حنا كنعقدوا بأن المناعة ديال التلاميذ كيكتمسبها
كذلك من خلال البرامج التعليمية التي تقدم لهم، وكذلك من خلال ما يقدم
لهم أساتذتهم، لأن الأساتذة في الحقيقة الأساتذات والأساتذة هم بالإضافة إلى
دورهم في تقديم المعارف للتلاميذ فهنا كذلك مريون، ويعني من المفروض أن
داخل العملية التربوية هناك عمل مكثف على هذه القضايا، بطبيعة الحال
هناك من يوفق كثيرا وهناك من يوفق قليلا، ولا بد أن نكتف جهودنا جميعا
من أجل التغلب على مثل هذه الظواهر المشينة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثالث موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي
وتكوين الأطر والبحث العلمي حول "وضعية مستخدمي الأحياء الجامعية"،
للمستشارين المحترمين السيدة: خديجة الزوي، محمد السوسي، محمد تيتني
العلوي، عبد العزيز العزاي، محمد العربي قباچ، الطاهر الفيلاي، عزيز
الفيلاي، سعد بنزروال، العربي المحرشي، علي قيوح، عبد الكبير برقية،
فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيد الرئيس.

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

السيدة الوزيرة،

غير خاف عن جنابكم ما تعانیه شغيلة الأحياء الجامعية، لاسيما بعد
الحيف الخطير الذي طالها جراء مذكرة وزارة المالية المؤرخة ب 19 يونيو
1996، والتي تلزم المراقبة المالية بعدم التأشير على اللوائح المرجعية لسنة
1995.

وحيث إن هذه المذكرة قد أجهزت دون شك على حقوق ومكسبات
نضالات كبيرة قادتها هذه الطبقة الشغيلة والتي هي طبقة ضعيفة الدخل.

وفي غياب قانون أساسي ينظم وضعية هذه الفئة، فإنني أسألكن
السيدة الوزيرة عن التدابير وكذا الإجراءات التي من شأنها حماية هذه

على مستوى محيط المؤسسة التربوية، نعمل على التنسيق والتعاون مع
وزارة الداخلية من أجل توفير الأمن داخل ومحيط مؤسساتنا التعليمية،
حيث نشير في هذا الصدد إلى أنه برسم الدخول المدرسي لسنة 2006-
2007 تم إصدار دورية مشتركة بين القطاعين بتاريخ شتنبر 2006 تتضمن
من بين مقتضياتها تعزيز حماية المحيط المباشر للمؤسسات التعليمية.

وبرسم الدخول المدرسي أو السنة الدراسية 2007-2008 تم تكثيف
جهود التنسيق والتعاون بين القطاعين (أي قطاع التربية الوطنية وقطاع
الداخلية) حيث أصدرت وزارة الداخلية تعليماتها إلى السادة ولاة وعمال
المملكة من أجل اتخاذ التدابير الميدانية اللازمة لتعزيز الأمن، والتصدي لجميع
أشكال الانحراف والظواهر التي تمس بأمن وسلامة التلاميذ والعاملين
بالمؤسسات التعليمية.

ولا يفوتني هنا أن أقدم بخالص الشكر للمسؤولين والعاملين بوزارة
الداخلية على الجهود التي يبذلونها من أجل تمشيط محيط المؤسسات
التعليمية في ربوع التراب الوطني.

أخيرا، هذه الظاهرة في الحقيقة هي ظاهرة خطيرة وواحد المرض اللي
انتشر في العالم كله، وضروري أننا من أجل محاربتها لا بد أن نتعاون جميعا
إدارة المؤسسات وكذلك آباء وجماعات محلية وسلطات عمومية من أجل
التغلب على هذه الظاهرة الخطيرة، بدون ذلك لن نحقق تقدما كبيرا في هذا
المجال.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد بوشعيب هلاي:

السيد الوزيرة المحترمة، في جوابكم فسرتم كثيرا من القضايا التي يمكن أن
تخرب هاته الفئة، إنما نحن نلاحظ على أن وجود واحد النوع من التهاون
جراء المحاربة ديال هاذ الفئة، لأن ماشي لأول مرة فين ناقش المجلس قضايا
لمحاربة هذا النوع اللي هدام بالنسبة للتعليم.

السيدة الوزيرة، إذا كنا فعلا نريد نشر المعرفة ونريد البحث على البرامج
الجديدة المستقبلية ديال التعليم، وإذا كنا فعلا نريد مدرسة مغربية، فإن هذا
النوع اللي واجب المحاربة ديالو سيكون وسيلة لهدم ما يبنى.

غير خاف عليكم على أن المحاربة ديال هاذ الظاهرة شيء لا يجب فيه
التهاون، والسؤال الجزئي اللي عندي السيد الوزير: شكون هو المسؤول
لمحاربة هذا الداء في الأبواب ديال المدارس وديال المؤسسات ديالنا؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الفتة، ثم كذلك هل ستشركون الرفقاء الاجتماعيون في هذا القانون الأساسي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.
الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة البوالة لدى الوزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحوث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

في الحقيقة، السيدة المستشارة، أنا قريت هاذ المذكرة ديال وزارة المالية ولقيتها بأنها لا تجهز على الحقوق المكتسبة للعاملين في هذا القطاع، المشكل اللي كاين هو أنه هاديك المذكرة صدرت في 1996، وكانت كتقتن الوضعية بالنسبة للناس اللي كانوا يشتغلوا قبل 1995، ولكن الناس اللي توظفوا من بعد 1996 لم تشملهم، وباش يحلوا المشكل كانت الوزارة اشتغلت على وضع نظام أساسي خاص بالعاملين في الأحياء الجامعية، هذاك النظام الأساسي تعثر شي شوية، تعطل شوية وبقي هاذ المسألة ديال الناس اللي توظفوا من بعد 1996 بقت عالقة.

الآن القرار اللي اخذناه في الوزارة هو أننا نحلو بعدا هذو المشكل باش تسوى وضعية الناس اللي وظيفوا من بعد 1996، والنظام الأساسي راه قابض الطريق ديالو في المصادقة، لأنه أتم كتعرفوا المراسيم كتطلب شوية ديال الوقت، إنما هذو المشكل هذو أنا اطلعت على التفاصيل، وسوف نعمل على حله قريبا إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.
الكلمة لكم السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيدة الوزيرة.

هذه المذكرة إن لم تكن قد أجهزت على حقوق الشغيلة فإن مدراء الأحياء الجامعيين قد اجتهدوا كثيرا وأجهزوا على حقوق هذه الطبقة، هذا يجب أن نتحدث عنه، ولهذا وجب التسريع بوتيرة القانون الأساسي، لماذا؟ لأن هناك مشكل تركيبي هيكلي في الأحياء الجامعية، المدير تابع لوزارة الداخلية، هو قائد، ثم الموظفون الأعوان تابعون للوظيفة العمومية، المدير العام للمكتب الذي أحدث مؤخرا تابع للوظيفة العمومية، إذن هل سوف يتبع التعليمات التي سوف تعطى له من المدير العام للمكتب؟

إذن يجب أن تحل هذه الأزمة بالقانون الأساسي، وذلك إما بإلحاق أطر وزارة الداخلية بالوظيفة العمومية بالتعليم العالي أو الإتيان بأناس من التعليم العالي.

أنا أعلم جيدا، السيدة الوزيرة، أن هناك الهاجس الأمني وتدخل وزارة الداخلية في الأحياء الجامعية، وأنا لست ضد الهاجس الأمني، ولكن أنا قد أقول لابد من تسريع القانون الأساسي لهذه الفتة، ولابد من إشراك الرفقاء الاجتماعيين في هذا القانون الأساسي، ولكم وافر التقدير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.
الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة كاتبة البوالة لدى الوزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحوث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا أنا بغيت فقط أطمئن السيدة المستشارة بأن هذا النظام الأساسي هو جد متقدم، وغادي نسهره باش يخرج في أقرب الآجال إن شاء الله، بالإضافة إلى ذلك حسب المعلومات المتوفرة لدي هذا النظام الأساسي تم الاشتغال عليه بإشراك الشركاء الاجتماعيين.

الآن فيما يخص الوضعية ديال هاذ الناس ديال 1996، أنا تعهدت لك بحل هذا المشكل وغادي نتبعه أنا وياك ونحله إن شاء الله.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الرابع والأخير الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحوث العلمي حول "إصلاح المنظومة التعليمية"، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مروان، عمر أذخيل، إبراهيم أهل حماد، محمد عدال، عمر عبد الفتاح، أحمد السنيني، عبد الحميد الحنكاري، بوطاهر البوطاهري، سفيان القرطاي، سعيد التلاوي، عبد الرحيم الشرفاوي، وعبد الحميد السعداوي، فليفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال، تفضل السي السعداوي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السادة المستشارون،
والسيدة المستشارة المحترمة،

السيدة الوزيرة، اتسمت إشكالية إصلاح التعليم وتقويم مناهجه في بلادنا أهمية خاصة سواء عند الأطراف الفاعلة في هذا القطاع أو عند

العالي من 31.7% سنة 2003 إلى 23.4% سنة 2007، وتراجعت نسبة بطلاة خريجي الكليات ذات الاستقطاب المفتوح من 39.7% سنة 2003 إلى 29.2% سنة 2007، وتقلصت نسبة البطالة من بين خريجي المدارس العليا من 6.1% إلى 5.5% خلال نفس الفترة.

ويعزى انخفاض بطلاة خريجي التعليم العالي في السنوات الأخيرة إلى استيعاب المحيط الاقتصادي للموارد البشرية ذات التكوين العالي نتيجة تزايد حجم الاستثمار في القطاعات العمومية والخاصة.

بالرغم من هذا الانخفاض، فإن إشكالية الملائمة تظل مطروحة، لكون نسبة البطالة من خريجي التعليم العالي تبقى مع ذلك مرتفعة في الوقت الذي تشكو فيه المقاولات الصناعية ومقاولات التصدير من ندرة الأطر المؤهلة.

لذلك، فإن موضوع ملائمة التكوينات العليا لحاجيات الاقتصاد الوطني يستأثر باهتمام الوزارة وبشكل المحور الأساس في الإصلاح الجامعي، ولهذه الغاية عملت الوزارة كما تعلمون من خلال مواصلتها الأوراش الإصلاحية اعتماد الهندسة البيداغوجية الجديدة (LMD) الإجازة والماستر والدكتوراه في جميع المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح.

عملت كذلك على اعتماد 1136 مسلكا وطنيا على مستوى مؤسسات التعليم العالي منها:

- 47% من هذه المسالك مسالك محمية، تهم مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية؛
 - انطلاق الإجازات المهنية ابتداء من سنة 2005-2006 في عدد من المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح؛
 - إعداد وانطلاق برنامج تفعيل مبادرة 10 آلاف مهندس في أفق 2010 التي رجعت الآن 15 ألف مهندس في أفق 2010؛
 - إعداد وانطلاق تفعيل برنامج التكوين في المهن الجديدة (Offshoring)، حيث ستساهم الجامعات بتكوين أكثر من 6000 من الأطر العليا في المهن الجديدة في أفق 2009-2010؛
 - إعداد برنامج تكوين 10 آلاف إطار في الهندسة الاجتماعية لتأطير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وإعداد برنامج التكوين في إطار المبادرة الحكومية المتعلقة بتكوين 3300 طبيب في أفق سنة 2020.
- وفي نفس الأفق، سيتم توسيع المسالك المهنية في المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح التي تعاني أكثر من مشاكل إدماج الخريجين في سوق الشغل، كما سيتم العمل على توجيه نسب كبيرة من الطلبة إلى المسالك العلمية والتقنية، وإلى المسالك الواعدة من قبيل مسالك الهندسة والتجارة والتسيير ومسالك الأطر المتوسطة في ميدان التكنولوجيا وتقنيات الإعلام والتواصل، والحد من التدفق على المسالك التقليدية التي يعاني خريجوها من مشكل البطالة، علاوة على ذلك، سيتم توسيع العمل بالمنهجية التعاقدية بين الدولة والقطاعات الاقتصادية من جهة، والجامعة ومؤسسات التعليم العالي غير التابعة للجامعات من جهة أخرى.

مؤسسات الدولة المسؤولة عنه أو عند الرأي العام الوطني، وتؤكد للجميع أن فاعلية المجتمعات المعاصرة وتقدمها يرتبط بمدى تأهيل مواردها البشرية وقدرتها على امتلاك العلم والتقنية والتحكم في أساليب التسيير والتسيير وتوفير شروط الإبداع في شتى المجالات.

فكل تقدم للمجتمع لا بد أن يمر عبر المؤسسة التعليمية باعتبارها أهم نواة في الإنتاج، حيث يكون الإنسان في مقدمة عطائها ويكون الاستثمار البشري لديها هو أساس رقي المجتمعات ونهضتها، فالتعليم جزء من البنية المجتمعية العامة يؤثر في الواقع ويتأثر به.

وهكذا يمكن القول أنه فشلت كل المحاولات الإصلاحية للتعليم لخروجه من النفق المسدود، فما كدنا نسي ملخصات تقرير التنمية البشرية التي تضع المغرب في مرتبة متخلفة جدا من سلم التنمية البشرية، حتى جاء تقرير البنك العالمي حول وضع التعليم بالعالم العربي ليضع المغرب في مرتبة من سلم التخلف متقدما على جيبوتي والعراق اللتان لا تنعان بالاستقرار، فالتعليم في دولة فلسطين الشقيقة أفضل حالا منا رغم كل الظروف.

فقد أوضح التقرير غياب التلاؤم بين متطلبات السوق والتنمية وبين البرامج والمناهج، مما يفسر وجود جيوش من المعطلين حاملي الشواهد العليا، وهذا يتجلى واضحا أمام البرلمان.

من هذا المنطلق، ومن أجل معرفة مدققة لما تحقق في هذا الإطار، نود السيدة الوزيرة ومن أجل مساءلتكم، متى يمكن نهج سياسة تعليمية ناجحة تتماشى وآفاق التنمية وتلبية حاجيات السوق الوطنية بالأطر البشرية الكفأة؟ كما نريد منكم السيدة الوزيرة تقييما في بضعة جمل أو ملخصا، مدى توافق التعليم العالي مع متطلبات المحيط الاقتصادي المغربي؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى الوزير التزية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر

والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارون،

في الحقيقة موضوع سؤال السيدات والسادة المستشارين المحترمين هو موضوع جوهري، ويشكل إحدى النقاط الهامة التي يسعى الإصلاح لمعالجتها، وهي إشكالية تكوين خريجين قادرين على الاندماج في الحياة العملية من خلال ربط الجامعة بمحيطها حتى تستجيب لحاجيات الاقتصاد والمقاولة ببلادنا.

استنادا إلى معطيات البحث حول التشغيل الذي تنجزه المندوبية السامية للتخطيط، فقد انخفضت نسبة البطالة في صفوف خريجي التعليم

كذلك فيما يتعلق بالجودة، أريد أن أؤكد عليها أكثر لأنها هي المعيار الوحيد الذي يجعل الأطفال ديانا غدا يشتغلون أو لا، فالجودة عندنا في كل القطاعات، النكل يعترف سواء كان طالبا من المستوى العالي أو المتوسط فهو يشتكي من التكوين، ولهذا لا بد أن نؤكد واشغال ما أكدنا على الجودة والنقصان ديالها راه غير كافي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى الوزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر

والبحت العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

ربما في واحد الملاحظة أو جوج، علاقة بتساؤلات السيد المستشار المحترم.

أولا كيف يتم تحديد الأسقف؟ هاذ تحديد السقف في الحقيقة كيم بناء على الإمكانيات المتاحة على صعيد الجامعات، وبالنسبة مثلا للمثال ديال 10 آلاف مهندس كانت في البداية تقديرات، ولكن عندما تم الاشتغال مباشرة مع المؤسسات الجامعية تبين على أنه يمكن أن نتجاوز هذه التقديرات، وتجاوزت المؤسسات الجامعية بواحد الشكل ملفت للانتباه غير متوقع، لا من حيث وضع الآليات من أجل إنجاز التكوينات المطلوبة ولا من حيث قدرتها على تعبئة الوسائل من أجل ذلك. وهنا كيبان الدور الرئيسي الذي كيلعبوا النسيج الاقتصادي كذلك في توجيه القرارات على صعيد الجامعات.

من ناحية أخرى وعلاقة بسؤالكم حول جودة التكوينات، الجودة ديال التكوينات في الحقيقة مرتبطة بجوج ديال الأشياء أساسية:

- المسألة الأولى هي الوسائل، والوسائل نحن نعمل من أجل توفير وسائل أكبر للمنظومة التعليمية بكل مكوناتها ابتداء من الدخول المدرسي والجامعي المقبل؛

- والمسألة الثانية مرتبطة بالحكمة، وأتما كنعرفوا أشنو هو التقدم الذي وقع على صعيد حكمة الجامعات يعني توسيع استقلالية الجامعات، وكذلك الحركة التي عرفتها الجامعات في هذه الفترة المنصرمة من الإصلاح.

وبكل صراحة، نحن في الحقيقة نحن مرتاحون وجد متفائلين، مما يجري على صعيد الجامعات ومن إمكانية الجامعات المغربية لرفع التحديات، تحديات تحديث المجتمع المغربي بكل مكوناته، يعني من هاذ الناحية هذه كنعظن بأن مشاكلنا ربما الكبيرة غادي تكون في الابتدائي والثانوي أكثر من الجامعات، الجامعات الحمد لله بدأت كتنقبط زمام الأمور كما ينبغي.

شكرا لكم.

كما ستعمل الوزارة على تفعيل وتنشيط أدوار ممثلي القطاع الاقتصادي والمنتخبين في مجالس الجامعات التي تصادق على جميع المسالك الدراسية لمؤسسات التعليم العالي، وذلك قصد الأخذ بعين الاعتبار لحاجياتهم المستقبلية من الكفاءات المؤهلة.

وستقوم بدراسة لتحديد أحواض الشغل الجهوية، وعلى إحداث مرصد للتوفيق بين الدراسات العليا والمحيط الاقتصادي والمهني الذي سيقوم بدور استشاري للتحويلات المستقبلية لحاجيات التكوين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد الرئيس في إطار التعقيب.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزيرة، فقط بالطبع الجميع كيعلم الآن أشنو هي الأسقف التي تحددت في التكوينات في مختلف التخصصات، وخصوصا ما هو مطلوب في المغرب من مهندسين والأطباء وغيرهم.

لكن احنا اللي نغيبو نعرفو حقيقة على أي أسس تحددت هاذ الأسقف؟ علاش عملناه 10 آلاف وما عملناش 15 ألف، كين دول فرنسا كتخرج 25 ألف في العام، ألمانيا كتخرج 50 ألف في العام، كين أسقف لأن هي واش كان ذلك بطريقة عفوية؟ قلنا 10 آلاف ولا عندنا إحصائيات، وعندنا معطيات اللي هي جعلتنا أننا نركزو على أسقف فيما يتعلق بالمنتج للجميع. هذا من جهة، ومن جهة أخرى حنا كنعرفوا الآن المشاكل اللي كنعيشها الكليات بمختلف الجامعات والمدارس في المغرب فيما يتعلق بنوعية التكوين، كين إشكالية ديال قلة الأساتذة، كين إشكالية ديال غياب المختبرات.

فما يتعلق بالطب مثلا يخشى الجميع أننا غادي نمشيو عند أطباء ليسوا بأطباء، وهذا يعترف به الأطباء أنفسهم، لأن التكوين الآن اللي تيدار على مستوى الجامعات وعلى مستوى المستشفيات الجامعية أقل ما يقال عنه أنه مخيف، فحوقا على صحة المغاربة مستقبلا يجب أن ننظر بشيء من العناية في النوعية وليس فقط في الكمية لأننا عندنا خريجين كثار، وهما جالسين من دون شغل، إذن علينا أن نعمل فيما يتعلق بما هو مرتبط أساسا بالشغل.

فما يتعلق بالعلاقة أنا من نهار بديت كنعرف واحنا كنعلمو على افتتاح الجامعة على المحيط ديالها، ولكن ما رأينا من هذا شيء. نريد إذا كانت هناك إصلاحا أن يمشي في اتجاهين، اتجاه القطاع الاقتصادي من جهة حتى يمكن له أن يستوعب، احنا كنعرفو النسيج الاقتصادي المغربي في أغلبه لا يحتاج إلى أطر، يجب أن نعمل على أن المقاولات المتوسطة والصغيرة تنمو بطريقة يكون بإمكانها أن تستوعب أطرا تخرجت من المعاهد ومن الجامعات المغربية.

السيد رئيس الجلسة:

المشاريع الكبرى، في الوقت الذي بعض الجمعيات الأخرى هي أكثر تواضع وكيتم التدبير ديالها بواحد الطريقة التي هي أحيانا عشوائية، وهذا هو السبب علاش في 2006 قامت وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن باطلاق برنامج دعم النسيج الجمعي التي كيتمحور على 3 محاور ديال المحاور:

- المحور الأول هو التأهيل ديال الجمعيات مع تقوية القدرات تكوين الفاعلين الجمعويين؛

- ثانيا الدعم إلى تشبيك الجمعيات على الصعيد المحلي أو التشبيك الموضوعاتي؛

- وكذلك تأسيس المجلس الوطني للعمل الجمعي.

المسلسل ديال التأهيل كينطلق أولا من الإمضاء على واحد الميثاق أخلاقي، وهذا الميثاق الأخلاقي هو مفتوح لكل الجمعيات ويحتوي على القيم العامة التي هي كتشكل مرجعية للعمل الجمعي، مثل: الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل المبني على التطوع والشفافية والحكمة الجيدة.

الخطوة الثانية هي أنه الجمعيات التي عندها الرغبة أنها تشارك فهاذ المسلسل ديال التأهيل كنوضع الترشيح ديالها، والبرنامج ديالنا هو على 3 سنوات، ويحتوي على تأهيل 2000 جمعية في كل سنة، يعني في المجموع 6000 ديال الجمعيات على 3 سنوات، في الوقت الذي كنعبرو أنه 10000 كين ديال الجمعيات التي كتعمل في الميدان ديال التنمية الاجتماعية.

المرحلة الثالثة هو الافتتاح ديال الجمعيات التي غيم التحقيق ديالو عن طريق مهنين التي تم الاختيار ديالهم عن طريق إعلان عمومي، ومن بعد كيحيي التكوين من أجل التغلب على نقط الضعف في ميدان التدبير والحكمة الجيدة ديال الجمعية.

وعندنا الحالة أنه إلى كان العدد ديال الجمعيات التي هي مرشحة لهذا التأهيل هي كتوصل إلى 2000 أو أقل من 2000، غادي يتم اختيار كل الجمعيات التي غادي توضع الترشيح ديالها، وإلى ماكانتش غادي يكون الاختيار عن طريق واحد اللجنة ديال التأهيل التي هي مشكلة من كل القطاعات الحكومية المعنية، بالإضافة إلى ممثلين بعض الجمعيات التي تبعوا المسلسل مع الوزارة منذ 2006، والتي غدي يتم التجديد ديالهم سنويا، علما بأنه الجمعيات التي ما تختاروش واحد العام غادي يمكن يتخاروا العام المقبل. إذن بالتالي كيتعلق الأمر بواحد المسلسل التي هو واضح وشفاف وإرادي التي كيحترم الاستقلالية ديال الجمعيات في إطار معايير وقيم التي هي مشتركة لجميع المغاربة والمغريبات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

شكرا السيدة الوزيرة، كما نشكركم على مساهمتكم معنا.

وننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول "المعايير المعتمدة لاختيار الجمعيات التي تستفيد من مشروع التأهيل والدعم العمومي"، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مروان، محمد فضيلي، الهاشمي السموني، حسن قيشوحي، أحمد الجوهري، البكاي بورجل، عبد القادر أقوضاض، عمر أذخيل، إبراهيم أبو زيد، سعيد التلاوي، أحمد الإدريسي، أحمد السنيتي، محمد الدواحي، إدريس حسني، علي آيت المودن، كرم محمد سعيد، محمد عدال، حسن أوتغلياست، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

أطلقت وزارتك مؤخرا مشروعا لتبني 2000 جمعية عبر منحها دعما عموميا، وهي فكرة من حيث المبدأ صائبة، إلا أن ما يطرح علامات الاستفهام هي المعايير المعتمدة لاختيار الجمعيات التي ستستفيد من هذا المشروع، خصوصا وأنكم تعلمون، السيدة الوزيرة، أن عدد الجمعيات بالمغرب يفوق 30 ألف جمعية، لذا نسألكم السيدة الوزيرة:

ما هي المعايير التي اعتمدها وزارتك لاختيار 2000 جمعية التي ستستفيد من مشروع التأهيل ومن الدعم العمومي؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة زهة الصقلي، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بغيت في البداية نشكركم على وضع هذا السؤال الوجيه، فعلا منذ توسيع مجال الحريات العامة في بلادنا في العهد الجديد، المجتمع المدني عرف وحد التكاثر كبير فيما يخص الجمعيات التي كيلعبوا واحد الدور جد إيجابي في مختلف ميادين التنمية، وخاصة منذ ماي 2005 مع انطلاقة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي الفلسفة ديال هاذ المبادرة كترتكز على التنمية المحلية المندمجة والبعد المحلي، النسيج الجمعي أصبح فاعل أساسي في التنمية وشريك مؤسسي للدولة.

كما تعلمون من ضمن هاذ المجموعة ديال الجمعيات، البعض تميزوا بالنجاعة وبالفعالية وعندهم واحد القدرة كبيرة على تدبير المشاريع بما فيها

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، هناك مجموعة من الجمعيات على مستوى تراب المملكة التي تؤكد لنا أن عملية انتقاء واختيار 2000 جمعية من طرف وزارتك شابه نوع من الغموض وعدم الشفافية، خصوصا وأن العديد من الجمعيات لها ملفات تؤكد باللموس النتائج الإيجابية التي حققتها طبقا لروح وأهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لذلك نلح على إعادة النظر في عملية الانتقاء هاته مع إشراك المجالس المنتخبة في عملية اختيار الجمعيات المؤهلة للاستفادة من هاذ البرنامج التأهيلي.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد المستشار.

غير ماخصناش نطلقو من الأحكام على النوايا نظرا لكوننا مازال ما تمش تحديد شكون هي ال 2000 جمعية اللي غادي تستفيد من هاذ التأهيل، إذن بالتالي هي الباب مفتوحة، ويمكننا بهاذ المناسبة نلقبو نداء لكل هذه الجمعيات اللي بغات توضع يعني الترشيح ديالها لهذه العملية ديال التأهيل (مازال ما درنا في الطاجين ما يتحرق كيف تبتقال بالعربية)، يعني مازال احنا عاد فتحنا الباب لطلب الترشيحات ديال الجمعيات واحنا مطالبين باش يكون أكبر عدد ممكن ديال الجمعيات اللي غادي تسجل في هاذ المسلسل ديال التأهيل، لأنه فيه منفعة للبلاد.

احنا في حاجة إلى شريك مؤسسي اللي كيتشكل من طرف الجمعيات ديال المجتمع المدني، اللي يكونوا مؤهلين ويكونوا في المستوى فعلا باش يلعبوا الأدوار المنوطة بها، لا على الصعيد المحلي من خلال مشاريع التنمية المحلية، ولا على الصعيد الوطني فيما يخص عدة مواضيع اللي كيهتموا بها هاذ الجمعيات. وبالتالي كل ما أكد السيد المستشار أنه كيتعلق فعلا الأمر بواحد المسلسل اللي هو مفتوح، واحد المسلسل اللي هو واعد جدا، لأنه ما خصناش نستصغرو التجربة المغربية ديال الديمقراطية المغربية، اللي هي ديمقراطية مشاركة واللي ممكن تشكل فعلا واحد النموذج في العالم، لأنه مكايش عدد ديال البلدان في العالم اللي كتصاب فيها الجمعيات كتلعب هاذ الدور المعترف به وبهاذ الدور المؤسسي بحال المجتمع المغربي.

وبالتالي كن مطمئن أنه ما كايين حتى شي غموض، حتى شي معيار اللي هو غير معقول فيما يخص اختيار هذه الجمعيات، والباب هاذي مفتوحة للجميع بدون إقصاء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الموالي موجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول "تفاقم ظاهرة الفقر"، للمستشارين المحترمين السادة: محمد طلحا، خيري بلخير، الحبيب لعج، فليفضل أحد المستشارين لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد طلحا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة أعضاء الحكومة،

إخواني المستشارين،

قبل بسط سؤالي لا بد أن أدلي بجوج ديال الملاحظات:

- الملاحظة الأولى: السؤال ديال الفقر هو سؤال شاسع وكان موجه للسيد الوزير الأول، حيث أنه يمكن لنا تتوجهو من وزارة لوزارة، ولكن في إطار التضامن ما عندنا حتى شي مشكل أن السيدة الوزيرة تجاوب.

- الملاحظة الثانية: كان علي أن أراجع سؤالي لأجعله في مستوى الحدث، حيث زار صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله قرية "أفكو" في الأسبوع الماضي، ولا يسعنا نحن أبناء العالم القروي إلا أن ننوه بالمجهودات التي يقوم بها حفظه الله وهذه هي سياسة القرب بحق، وأملنا كبير في صاحب الجلالة لتغيير الوضع الحالي في العالم القروي.

أما عن السؤال، إن التقرير الأخير الذي أصدرته مؤسسة برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) برسم سنة 2007-2008، والذي أكد فيه على أن المغرب أصبح يرتب في الرتبة 126 بعد 123 اللي كان فيها على 177 دولة في مجال التنمية الاجتماعية، مما يستدعي وقفة تأملية في ملابسة وأسباب تقهقر رتبة بلدنا في هذا المجال.

وهنا لا بد من استحضار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي جاءت لمعالجة الاختلالات المطروحة في هذا المجال، لكن هناك مؤشرات لها ارتباط متين بكل تدخلات الحكومة لمعالجة هذه الظاهرة، والتي تتمثل في مؤشر التعليم بكافة مستوياته ونسبة الأمية والصحة والبنية التحتية والخدمات الأساسية، خصوصا في العالم القروي.

السيدة الوزيرة،

نعم جيدا أن هذه الظاهرة عالمية، لكن ما يهمنى هو ما له ارتباط بكيفية تحويلية وتأثيرها على مجتمعا تأثيرا سلبيا جدير بارتفاع معادلة الفقر والتهميش والإقصاء، الأمر الذي أصبح يفرض التعامل مع هذه الظاهرة وظواهر مرتبطة بها تعاملها في مستوى معالجة كافة الأسباب بصورة سريعة ومستدامة تفاديا لبعض الردود السلبية والمشيئة.

واحد التصنيف الي هو جد سلبي لأنه كايته واحد المجموعة ديال البلدان الي عندها المستوى ديال التنمية البشرية دنيا.

وكذلك كين مبنية فقط على 3 ديال المعايير، كيف ما كتعلموا، فيما يخص أمام معدل أمام العيش، وفيما يخص الناتج الداخلي الخام، وفيما يخص المستوى ديال المدرس. وهنا يجب القول أنه بعض البلدان الي عندها مثلا المنتوج ديال النفط يكفي أنه كيتزاد الثمن ديال النفط في العالم وكترتفع الدرجة ديالها ب20 ديال الأماكن، بدون متكون قد قامت بحتى شي مجهود.

إذن هذا كيبين أنه حتى صندوق الأمم المتحدة للتنمية كيعتبر على أنه هذا المعيار ماشي معيار مطلق هو معيار نسبي، كين معايير أخرى، ولكن بالرغم من ذلك لا بد أننا نقولو أنه هاذ الوضعية ديال الفوارق وديال الفقر الي موجودة في بلادنا كيم التغلب عليها عن طريق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي كاستهدف 403 ديال الجماعات القروية الي النسبة ديال الفقر ديالهم كيقوق المعدل الوطني، بالإضافة إلى 267 ديال الأحياء الهامشية في المدن.

وفعلا العمل الي كيقوم به صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله والي قام به في "أفكو" كيبين الأهمية ديال هاذ العمل الي ما يمكن لنا إلا نوهو به، وكيشكل لحد الآن كين 12137 مشروع الي تم التمويل ديالها بغلاف 6 ديال المليار ديال الدراهم واستفادوا منها 3 ملايين الأشخاص عن طريق الأنشطة المدرة للدخل، وعن طريق تقوية القدرات ديال الفاعلين المحليين وتحسين الولوج إلى التجهيزات الأساسية الاجتماعية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد طلحا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على الجواب ديالكم، ولكن رغم أنني أتمني إلى فريق ينتمي للحكومة أقول بأن في بعض الأحيان ما متفقش معكم على بعض الأرقام، لأنه أنت قلتي بأن المندوبية السامية قالت بأن 13.7% والتقارير كلها كتنشير إلى 15% تقريبا ديال الفقر الآن فالمغرب يعني تقريبا حوالي 5 دالمليون، وهذا رقم محمول وفيه ثلثين في العالم القروي.

ثم هناك حيف في توزيع الثروات ديال البلاد، بلاد المغرب الحمد لله غنية ولكن كين حيف في التوزيع، تنلقاو 10% أو 20% ديال المغاربة تملكوا أكثر من 80% ديال الثروات ديال المملكة، ثم عدم العدالة في التوزيع ديال الاستثمار ديال الدولة وهذا واضح في الميزانية، بعض الجهات تأخذ حصة الأسد ولكن بعض الجهات الأخرى لا تأخذ إلا الفتات.

إن ظاهرة الفقر أصبحت تزداد يوما بعد يوم رغم التدخلات المتعددة والمتنوعة على كافة المستويات، مما أصبح يفرض طرح أكثر من علامة استفهام حول تدخل الحكومة وبرامجها المتعددة لمعالجة هذه الظاهرة، بحيث أصبح يتضح أن هناك خلل ما وأن هناك أسباب حقيقية كاملة وراء استفحال هذه المعضلة.

لهذا نسألكم، السيدة الوزيرة، عن برنامج الحكومة في معالجة هذه الظاهرة في بلادنا عموما والعالم القروي خاصة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية بغيت نشكر السادة المستشارين على السؤال ديالهم حول البرنامج الحكومي في محاربة آفة الفقر والأخص كين التحدث على افتقار يعني الظاهرة ديال الفقر.

إذن بالتالي بغيت أولا نجابو على السؤال واش فعلا الفقر أصبح كينتشر أكثر فأكثر في بلادنا؟ والجواب ماغعطيكمش عنلى لساني بل غعطيكمش لكم عن المندوبية السامية للتخطيط، الي هو جواب سلبي وبناء على دراسة الي تم التحقيق ديالها ما بين 1985 و2004، الي كيبين بأنه الفقر المطلق تم التراجع ديالو من 12.5% في 1985 إلى 7.7% (يعني الانخفاض ديال 38.5%).

كذلك فيما يخص الفقر النسبي هو داز من 21% في 1985 إلى 14.2% في 2004 (يعني انخفاض ديال 32.4%)، والآن في 2007 النسبة ديال الفقر هي 13.7%.

ولكن بالرغم من ذلك كنعرفو على أنه الفوارق مازالت موجودة في بلادنا ما بين العالم القروي وما بين العالم الحضري وكذلك ما بين الجهات.

وفعلا تكلمتيو، السيد المستشار، على التصنيف ديال المغرب في الدرجة 126 من ضمن بلدان العالم، ولكن لا بد أننا نعرفو هذا التصنيف الي تم النشر ديالو في نهاية 2007 راجع الأرقام ديالو إلى 2005.

إذن قبل الانطلاقة ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ماخصناش نجعلوا علاقة ما بين هاذ التصنيف ديال المغرب وما بين المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكذلك التصنيف المقبل الي غادي يجي إن شاء الله في 2009 غذي يكون مبني على الأرقام ديال 2007.

وهاذ التصنيف ديال المغرب جعل المغرب أنه من ضمن البلدان الي هما مصنفين في البلدان الي عندهم درجة ديال التنمية البشرية متوسطة، إلى جانب الهند، إلى جانب باكستان، إلى جانب إفريقيا الجنوبية، يعني ماشي

الشيء الذي غادي يشكل طريقة من حماية الساكنة من الهشاشة ومن الإقصاء الاجتماعي.

ولكن هذا كيتعلق الأمر بالسياسة العامة ديال الدولة وهاذ المجهودات رهينة ماشي فقط بالحكومة ولكن كذلك بالجماعات المحلية، وبكل مكونات الدولة بما فيها البرلمان والأحزاب السياسية والجمعيات ديال المجتمع المدني. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل إلى السؤال الآبي الموجه إلى السيد وزير التجارة الخارجية حول إشكالية تسويق زيت الزيتون والآثار السلبية لاتفاقية التبادل الحر مع تونس (الجمهورية التونسية)، للمستشارين المحترمين السادة: محمد عبو، محمد القلوبي، والحسن العوني، فليفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد عبو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الرئيس، أولا كنشكرو السيد وزير التجارة الخارجية على الجواب ديالو على هذا السؤال، وكنشكرو الحكومة ككل اللي قبلت هاذ السؤال يكون آبي نظرا للأهمية ديال هاذ السؤال.

جناب الرئيس، واحد العدد ديال الأسئلة عملناها في الحكومة الماضية، ولكن ما استاجبتشاي (يجيب الله)، والحكومة الماضية في اعتقادي مقاتلشي اللهم إن هاذ الشيء منكر، ولكن الحكومة الحالية اعتقادي غادي ترد الأمور إلى نصابها.

والسيد وزير التجارة الخارجية الحكومة باش يكون على علم على أن الملايين راهم كيساينوا الرد ديال السيد الوزير على هاذ السؤال اللي مشتقات زيت الزيتون.

السيد الوزير، الحكومة السابقة كنا طرحنا الإشكالية قلنا داروا التبادل الحر، السيد الرئيس، وسيناوها في أكادير وقلنا يا ودي علاش مانحشروش المهنيين والفلاحة؟ ما حضروا والو، ودابا سمح لهم الله بعض التجار (منقولش سمح لهم الله لهلا يسمح عليه)، بعض تجار الوساطة دخلوا الزيت من تونس وغرقوا الزيت في البلاد، السوق الوطني غرقوا الزيت، وهاذ الناس هاذو فعلا غادي يفتش عليهم وزير التجارة الخارجية وغادي يجبرهم ماشي وطنيين أحرار.

واحنا كنشكرو بهاذ المناسبة بعض الشركات اللي تعرض عليهم الزيت من تونس ومجاهاش، مثلا "لونا" لوسبور مثلا "بلحسن" زيت الأسرة،

وإلى مشينا داخل الجهات أيضا هناك حيف، إلى أخذينا الجهة الشرقية التي أنتمي إليها، فالجهة الغربية النص الغربي ديال الجهة الشرقية خايد حصة الأسد من المنجزات، النقابات كيصفنوا الآن الموظفين وبعض العمال اللي تيشدوا أقل من 4000 درهم في خانة الفقراء، وأنا متفق معهم، وأشمن خانة فاش غادي نصفو اللي ما تيدخل حتى ريال؟ خاصة مع الزيادة ديال الأسعار المهولة اللي كاينة دابا الآن على جميع المستويات.

المبادرة الوطنية اللي تحدثي عليها، السيدة الوزيرة، كلنا نوهوا بالمبادرة اللي طلقها سيدنا، إلا أنه في بعض الأحيان ما كمشيش الأهداف ديالها، المبادرة كتعمل بدون دراسات وبدون ترتيب أولويات، هذا موجود معروف، معرفناش كيفاش كيتخادوا بعض المشاريع في بعض الجهات غير هكذا.

حسب التقارير الدولية هناك تراجع على جميع الأصعدة، تفاقم الفقر قلنا 166، تفاقم الرشوة، تراجع في مستوى التعليم، تراجع في المسائل اللوجيستكية، تراجع في حق الصحافة وغيرها.

النقطة الأخيرة، السيدة الوزيرة، أتمنى أن الوزراء ديالنا يخرجوا لعين المكان، يخرجوا للميدان باش يشوفوا الناس كيفاش عايشة، لأنه في بعض الأقاليم بحال إقليم فكيفك تجاوزنا الفقر، متنتكلموش على الفقر، بدينا تنتكلمو على المجاعة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

فعلا، السيد المستشار، أن الإشكاليات كيفا طرحتها هي إشكاليات متعددة الأبعاد وما يمكنش الواحد يتطرق لها في 3 ديال الدقائق، ولكن ولا بد نقولو بأنه محاربة الفقر والقطاعات الاجتماعية كتشكل الأولوية بالنسبة للحكومة الحالية، اللي كترصد أكثر من 50% ديال الميزانية ديالها إلى القطاعات الاجتماعية، بالإضافة إلى المجهود المهم اللي قامت به الحكومة من خلال الحوار الاجتماعي اللي قدمت 16 ديال الملايير ديال الدراهم لهاذ الميدان ديال تدعيم الحوار الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، نظرا للمناخ الدولي ديال الزيادة ديال الأمانة ديال المحروقات، كنعرفو على أنه الضغط على صندوق المقاصة هو جد مهم، ولكن يمكن لي نقول لكم على أنه الحكومة كتهيا بجديّة كبرى واحد الإصلاح كبير ديال هاذ صندوق المقاصة من أجل فعلا أنه ييتقى يلعب الدور ديالو ديال محاربة الفقر اللي تخلق من أجلها، وإصلاح هاذ الصندوق ديال المقاصة غادي يمكن لنا نوفرو المبالغ الضرورية لدعم الساكنة اللي هي أكثر حاجة إلى مناهضة الفقر، وإلى وضع شبكات اجتماعية أقوى للأسر أكثر فقر، واللي

مدخلوش الزيت ولكن واحد الشركات دخلات العام اللي داز 4 باطوات
وهاذ العام دخلات 2 باش كتغرق الزيت المغربية.

السيد الوزير،
السيد الرئيس،

باش تكون على علم بأن هاذي سنتين وهي الصابة ديال الزيتون كتجي
ضعيفة، ولكن نتقنى هذا العام إن شاء الله يكون الصابة، ولكن كن مطمئن،
السيد الوزير كن مطمئن على أن هو راه إلى ما تحلش المشكل راه الزيتون
غادي يتسيب، مغادي يشريه حد، وهذا اللي كنتلبدو من السيد الوزير
باش هاذ المشكل يجاوبنا عليه لحماية للفلاحة وحماية للمدخل الوطني.
وكتقولو دائما لأن وزير الفلاحة أمام صاحب الجلالة نصره الله في
مكناس في المناظرة هاذي 3 ديال الأسابيع، قال احنا خصنا نحيمو المنتج
الوطني ديالنا، دابا هاذ الناس الحكومة خصها تحمي المنتج الوطني ديال
البلاد، وهاذ الناس اللي دخلوا هذه الزيت أنا أعتبرهم ما فيهمش روح
المواطنة، اللي دخلوا هاذ الزيت من برا والناس غارقة بزيت الزيتون.
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير التجارة الخارجية للإجابة على السؤال.

السيد عبد اللطيف معزوز وزير التجارة الخارجية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية أشكر السادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذا
السؤال المهم. وللتذكير فإن حماية الإنتاج الوطني على العموم والمنتج
الفلاحي على الخصوص يشكل أحد أهم انشغالات الحكومة وخاصة وزارة
التجارة الخارجية، إلا أن بلدنا تربطها مع بعض الدول الصديقة والشقيقة
معاهدات تجارية، وخرص كذلك على احترامها.

وفي هذا الصدد، يجب أن نذكر أن اتفاقية أكادير التي تربط بين المغرب
ومصر وتونس والأردن في إطار اتفاق التبادل الحر، والتي وقعت في 25
فبراير 2004 ودخلت حيز التطبيق في 27 مارس 2007، عكس الاتفاقية
الثنائية التي كانت ديال التبادل الحر بين المغرب وتونس، بل الاتفاقية الثنائية
كانت لا تعطي الإعفاء الجمركي للمواد الفلاحية، فاتفاقية أكادير اللي دخلت
في حيز التطبيق في 27 مارس 2007 تعفي كل المنتوجات بما فيها الفلاحية
من الواجب الجمركي، وزيت الزيتون على العموم كتخضع لواحد الواجب
جمركي اللي هو 49%، لما كتعفي واحد المنتج من الواجب ديال 49%
كتولي عندو تنافسية بحالو بحال المنتج الوطني أو في بعض الأحيان أكثر.

ولهذا المنتج ديال الفلاحي وزيت الزيتون على الخصوص اللي جاية من
مصر ومن الأردن ومن تونس معفية من هذا الواجب الجمركي، الشيء اللي
جعل المنتج التونسي يتدقق على البلاد ديالنا بكثرة.

وهنا لابد نذكر بأنه وصلت الواردات من تونس في مادة زيت الزيتون
سنة 2007: 4780 طن عوض 586 طن في 2006، يعني هاذ الشيء
تضرب ب 8 داخلطرات.

وموازاة مع ذلك، تجدر الإشارة إلا أن منتوجنا الوطني عرف تراجعا
ملحوظا، إلى اخذنا مثلا الموسم ديال 2002 و2003 كنا فنتا 100000
ألف طن في الإنتاج ديال زيت الزيتون، وفي السنوات الأخيرة (ثلاث
المواسم الأخيرة) تراوح بين 50 و75 ألف طن في الإنتاج، وحتى بالنسبة
للصادرات ديالنا تقلصت نظرا للعجز في الإنتاج الوطني.

ولكن الحمد لله المغرب راه داخل في واحد المخطط ديال الإنتاج ديال
زيت الزيتون اللي هو طموح واللي غادي يجعلو يكون عندو إنتاج في
المستقبل أكبر.

أما بالنسبة لتدخل الوزارة لحماية الإنتاج الوطني، أذكر أن الاتفاقية
الرباعية "اتفاقية أكادير" في مادتها 15، تنص على حق كل طرف في
تطبيق التدابير الوقائية المنصوص عليها بمقتضى اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.
غير أن وزارة التجارة الخارجية لم يسبق لها أن تلقت أي عريضة رسمية
تفيد بتضرر الإنتاج الوطني من الاستيراد من هذه المادة، قصد اللجوء إلى
الآليات الحمائية وفق ما ينص عليه القانون رقم 13.89 المتعلق بالتجارة
الخارجية وفقا للالتزامات المغرب الدولية.

فقد سبق لنا أن اتخذنا مثل هذه الإجراءات بالنسبة للموز والسيرواميك
على سبيل المثال، فالوزارة هي رهن إشارة المنتجين لاتخاذ مثل هذا
الإجراءات إن تطلب الأمر ذلك، ولذا فيتعين على المنتجين أن يتقدموا لنا
بعريضة في هذا الشأن. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

السيد المستشار محمد عبو:

شكرا السيد الرئيس.

أولا احنا الحكومة ديالنا واحنا ما عندنا ما نقولو، ولكن هذا الجواب أنا
لم يشف لي الغليل بكل صراحة (أنا نهضر بصراحة)، لأنه السيد الرئيس
قال السيد الوزير وربما المنتج ديالنا ضعيف، كتتمنى من هاذ المجلس الموقر
نديرو واحد اللجنة ودوروا أش كاين في البلاد، الزيت راه مازال مكابنش
اللي بغى يشريها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

فاحنا يعني المغرب كدولة ذات سيادة، وقعت اتفاقية مع تونس ومصر والأردن، فهذا لا رجعة فيه، هذا ماشي الوزير اللي وقعوا، فحكومة صاحب الجلالة اللي وقعته، ولكن عندنا قوانين كتحميننا من هاذ الأمور وخصنا نطبقوها، ولكن الوزارة ماعندهاش الحق هي اللي تاخذ المبادرة، كيخص المبادرة تجي من عندكم، وأنا كنستدعيكم باش تجيوا وخودوا موعد دابا إلى بغيتوا ونشوفو الإجراء اللازم اللي خصو يتخذ في هذا الباب. ولكم الشكر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

كما باسمكم نشكر السيد التجارة الخارجية على مساهمته معنا، وننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة حول "الرسائل الهاتفية القصيرة"، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد الهاشمي، أحمد التوزي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، أحمد بمكوك، نبيه لحسن، أحمد الشافعي، الغازي الغرابية، أحمد الجفيري، حسين الحداوي، الحبيب الزويكي، عمر الجزولي، إبراهيم بنديدي، عبد القادر النميلي، البشير أهل حداد، محمد الجليل، عبد الحميد أبرشان، علي أساكتي، أحمد الناوي، وستتولى الإجابة عنه بالنيابة السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، فليفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد إبراهيم بن ديدي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أصبحنا نلاحظ في الأيام الأخيرة تحول الهاتف النقال من وسيلة التكنولوجيا للاتصال إلى أداة الاحتيال والنصب، حيث تقوم العديد من الشبكات إلى إرسال رسائل قصيرة sms إلى أرقام المشتركين في خدمة الهاتف المحمول، للمشاركة مثلا في المسابقة بإرسال كلمات إلى رقم كذا والفوز بسيارة رباعية الدفع وغيرها من طرق الاحتيال، مما يوقع بعض المواطنين في عملية نصب لا تعرف خيوطها.

وعليه نتساءل السيدة الوزيرة، بماذا تبررون مختلف طرق الاحتيال التي تقوم بها هذه الشبكة، ونحن نعلم أن قاعدة المعطيات خاصة باتصالات المغرب؟

هل لهذه الشبكة مشروعية تعطيهم الحق بالعمل بهذا النوع من الرسائل القصيرة؟

وما هي الإجراءات العملية التي ستقومون بها لتشديد الرقابة وتحديد هوية المحتالين؟ وشكرا السيد الرئيس.

راه السوق عامر، ماشي السوق راه مكابنش أوتقلص، الله يودي واش هاذ الحكومة ما جبرات مع من تدير التبادل الحر مع تونس؟ تونس عندها الإعفاءات، كابين الفلاح اللي كيغفيوه، تيعاونوه بالدعم، المصنع الدعم، اللي كيصدر الدعم، احنا ماعندنا حتى شي دعم السيد الرئيس، السيد الوزير، ما درتو لنا هاذ اتفاقية التبادل الحر إلا مع الجمهورية التونسية، ما جبرتو مع من تديرو لنا هاذ التبادل الحر؟ شوروا مع الفلاحة، شوروا مع المصنعين، ديروا الاتفاقية الله يودي، ها هي الزيت النباتات، السيد الوزير، مسمومة. كذلك فالخمسينات شحال دالناس زحفوا بالزيت البلدية، راهم زاحفين شي مات وشي مشي وشي جى فالخمسينات، ودابا زيت النباتات ها هي الكارثة اللي طارية وهادي غلاش كنتدوروا السيد الوزير.

وشكرا، احنا ماغادي نطولوشاي، ولكن اللي غادي ياخذ الأمور بصراحة، السيد الوزير، هما احنا، هما الفلاحة، الفلاحة غادي ياخذوا الأمور دياهم بيدهم، كنشوفو الحكومة ماجاوباتنيس بشي جواب اللي غادي الفلاحة يفرحوا به، ولكن بصراحة الفلاحة غادي يعملوا ما عملوا الجبران دياهم، ما عملت إسبانيا وما عملوا فرنسا منين يدخل المنتج ديال المغرب كينوضوا يعملوا اللي يمكن لو يتعمل.

احنا كمثلين ديال الفلاحة، أنا كنععمل كرئيس غرفة فلاحية وكمنتج، ها احنا قلنا السيد الوزير أمام الرأي العام وهو يتصرف.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجارة الخارجية:

شكرا السيد المستشار.

حتى يطمئن قلبك وقلب المنتجين، لابد من التذكير أن في إطار المشروعية، وربما يمكن أنا ماكنتش واضح، في إطار المشروعية عندنا إمكانيات للتخفيف على الواردات للوقاية ديال السوق الداخلي، غير أن هاذ الإجراءات لا يمكن لها تكون إلا في واحد إطار معين، وهذا الإطار ماشي الوزارة اللي كنجي تلقائيا وتديروا كيخص ماشي في كلام، وهو إجراء احنا قننا به للبنان، قننا واحميننا السوق المغربي من البنان إثر التضرر اللي عرفها السوق المغربي.

فكيف لا أننا ماقموموش بنفس الشيء للزيتون؟ قننا بنفس الشيء ل Ceramic يعني للزليج في نفس الإطار، هذه أشياء اللي كيخص المنتجين ياخذوا المبادرة في إطار المشروعية ماشي في إطار لا غوات ولا حتى حاجة، كنجيو للوزارة وكنشوفو وكندرسو معكم، كابينه واحد المسطرة، واحد الطريقة تنطبقوها واحنا نتحترموا الإلتزامات اللي عندنا مع الدول الأخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن (نيابة عن السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة):

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

إن القوانين الجاري بها العمل في مجال الاتصالات تلزم متعهدي الشبكات العامة للمواصلات بعدم الكشف عن المعطيات الاسمية المتعلقة بالمستخدمين في خدمات الاتصالات بما في ذلك خدمة الهاتف النقال.

وفي هذا الصدد، وطبقا للمادة 5 من المرسوم 25 فبراير 1998 المتعلق بالشروط العامة لاستغلال شبكة المواصلات كما وقع تعديله وتتميمه، يلزم مستغلو الشبكات العامة للمواصلات بالتقيد بالنصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها فيما يتعلق بسرية الاتصالات والمراسلات وبجماية حياة الأشخاص الخاصة.

ولا يمكن مخالفة هذه القاعدة إلا وفقا للشروط المنصوص عليها في القانون، وعلى هؤلاء المستغلين إطلاع مستخدميهم على الالتزامات المفروضة عليهم وعلى الجزاءات التي يتعرضون لها في حالة عدم احترام سرية المراسلات.

ولأجل ذلك، يجب عليهم اتخاذ جميع التدابير الكفيلة بضمان سرية المعلومات المتوفرة لديهم، ولا سيما المعلومات الاسمية التي لا يمكن الكشف عنها بأي حال من الأحوال للغير، إلا بعد موافقة المشترك المعني بالأمر، مع مراعاة متطلبات الدفاع الوطني والأمن العام وامتيازات السلطة القضائية، وهو ما تم التنصيص عليه في دفتر التحملات الخاصة بهؤلاء المستغلين.

ولا يسمح بولوج قاعدة المعطيات المتعلقة بالمستخدمين في خدمات الهاتف أثناء عملية الفوترة إلا للمستخدمين المكلفين بهذا العمل دون غيرهم.

أما بخصوص قاعدة المعطيات الخاصة بأرقام الهاتف، فإن بعض الشركات والأشخاص يحصلون عليها بطرق مختلفة من خلال أنشطتهم التي يقومون بها ليقومون باستغلالها بعد ذلك لأغراضهم التجارية والإشهارية.

ولأجل تدارك ذلك، تم تحضير مشروع قانون حماية المعطيات الشخصية الذي قطع أشواطاً مهمة للوصول إلى حيز التطبيق.

وفي هذا الصدد، أخبركم أن المتعهدين المعنيين وطبقا لطلب الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات قد اتخذوا بعض التدابير الاحترازية، ككلائمة العقود التجارية بشكل يمكن الزبناء من القبول أو عدم القبول استقبال الخطابات الإشهارية عن طريق الرسائل القصيرة، وتشديد الرقابة على بعض الأرقام المشبوهة، مما ساهم بشكل كبير في تقليص آثار هذه الظاهرة. وشكرا على حسن استماعكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين للرد على التعقيب.

السيد المستشار إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

الزملاء الأعضاء،

السيدة الوزيرة، حنا تكلمنا على العملية ديال النصب والاحتيال، لأن ألعاب الحظ يمكن لي نقولك منظمة بقانون، وتتوفر فيها ضمانات الشفافية والوضوح بإجراء عملية السحب بشكل علني وعمومي تحت إشراف موثق معروف، مما لا يترك أي مجال للشك والتلاعب، وهذا لا يتوفر في هذا النوع من المسابقات.

فالسيدة الوزيرة القانون رقم 23.71 تمنع الرهان على القاصرين، والكل يعلم أن معظم القاصرين عندهم اليوم portable، أش تيقوق؟ تيقولوا له رحبتي طوموبيل، رحبتي 10 دبال المليون وتيقوق التغيير بهم، وهادو راه الملايين اللي تيم النصب والاحتيال عليهم، فغير طبيعي أننا نترك القاصرين والقانون واضح، وأتم كحكومة خاصكم تلعبوا الدور ديالكم، فإلى بقيت تقولي لي القانون راه كذا، راه من شمال هذا وهذا الشيء كين.

فالقانون يمكن لكم جبتي واحد المجموعة ديال القوانين، ودوزناهم في 2 دقائق، الآن واش مستعدة هاذ الحكومة باش تجيب هذا القانون نصوتو عليه في 24 ساعة؟ أو في 3 أيام أو في يومين؟ هذا هو العمل اللي خاصو ماشي دير دورة استثنائية على هذي، دير دورة استثنائية، هذا النصب والاحتيال تيعملوه وحد المجموعة ديال الشركات، لأن هذا قمار منظم، وإلى كان هذا القمار المنظم، الحكومة سادة عينيا عليه فمتركوش وليداتنا يتفلاوا عليهم هاذ النصابة هادو.

شكرا السيد الرئيس.

وبغينا الرد ديالكم يكون واضح وقناش غادي تجيبوا هاذ القانون؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد المستشار، شكرا السيد الرئيس.

بغيت نقول بأنه المغرب الحمد لله كيتوفر على ترسانة قانونية والقانون الجنائي كيعاقب على النصب والاحتيال مهما كانت الطرق ديال القيام بهذا النصب والاحتيال، وبالتالي يعني مرتكبي هذا النصب والاحتيال عن طريق الهاتف النقال يعني هو خاضع للقوانين اللي هي جاري بها العمل في

المملكة، وبالتالي يمكن للواحد يتقدم بشكاية ويتم التعامل مع هاد الجرائم بنفس الطريقة التي كتمت مع جميع الجرائم الأخرى.

إلا أنه يمكن لنا نقولو بصفة عامة التكنولوجيات الجديدة أدخلت بعض الأنواع يعني من الجرائم التي ماكنتش جرائم التي هي معروفة التي أصبحت جديدة بحكم هاد الوسائل ديال التكنولوجية الجديدة.

وفي هذا الإطار، احنا منكبين على تكميل الترسانة القانونية فيما يخص التعامل مع بعض الإشكاليات الخاصة فيما يخص استعمال الهاتف النقال لغرض ارتكاب النصب والاحتيال، إلا أننا لا يمكن لنا أن نقول بأنه كين فراغ قانوني في هذا الميدان، نظرا لوجود القانون الجنائي والقوانين العامة ديال البلاد التي كتحمي المواطنين والمواطنات من كل أشكال النصب والاحتيال، وخاصة إلى ارتكب الأمر على أطفال التي هما قاصرين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، كما نشكركم السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن على مساهمتكم معنا.

ونواصل مع الأسئلة الموجهة لكتابة الدولة في الصناعة التقليدية، وعددها ثلاث، السؤال الآتي الأول الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية المكلف بالصناعة التقليدية حول التلوث الناجم عن استخدام الأفرنة في الصناعات التقليدية، للمستشارين المحترمين السادة: الناجي فخاري، بنجيد الأمين، فوزي بنعلال، عمر حداد أحمد بابا، عبد العزيز عزاي، فليفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

لقد أدى نمط التنمية الذي اعتمد على الصعيد العالمي خلال العقود الأخيرة إلى بروز عدة ظواهر بيئية تشكل خطرا حقيقيا على مستقبل الأجيال القادمة، والمغرب كباقي دول العالم معرض كذلك إلى سلبيات هذه الظواهر وتدهور الحالة البيئية، مما ينعكس على صحة المواطنين نتيجة التلوث الناجم عن الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية.

والمشاريع والأوراش التي يسهر عليها صاحب الجلالة نصره الله، تعطي مكانة مميزة للصناعة التقليدية، اعترافا بالدور الأساسي والتاريخي للصانع التقليدي في المحافظة على الهوية والطابع المغربي الأصيل.

إلا أنه يلاحظ وجود حملة لمحاربة التلوث الناتج عن بعض الصناعات كالأفرنة التقليدية وبعض المواد الأولية كالرصاص في صناعة الزليج والفخار، وقد وصل الحال إلى حد رفضت فيه بعض الدول استيراد المنتجات الخزفية

المغربية، وهذا قد يؤدي إلى أزمة في القطاع الذي يشغل عشرات الآلاف من اليد العاملة إن لم تتدخل الدولة لحل هذا المشكل.

لذا نسائلكم السيد الوزير عما قدمته وتقدمه الحكومة لهذا القطاع من دعم مادي ومعنوي، وما هي الأفرنة التي يمكن أن تعوض الأفرنة التقليدية في المحافظة على البيئة وجودة المنتج؟

وهل فكرت وزارتم في إيجاد حلول بديلة للرصاص الملوث، وذلك بتنسيق مع باقي القطاعات الحكومية؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد أنيس بيرو، كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية،

المكلف بالصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية أريد أن أوضح أن السؤال الذي توصلنا به فيه 70% لا علاقة له بالسؤال المطروح، ولكن هذا ماشي مشكل، لا أفاجئ لأني أعرف ملفي معرفة تامة.

أود أن أقول أن من بين المحاور الأساسية، والتي لا يمكن أبدا أن تتعاون فيها بأي شكل من الأشكال وهي الصحة والسلامة، صحة وسلامة المواطن، صحة وسلامة الصانع التقليدي، لا يمكن أبدا ولن نسمح أبدا لأفسنا ولن يسمح أبدا كذلك السادة المستشارون لأنفسهم أن تتهاون في التعامل مع صحة وسلامة المواطن المغربي.

لهذا نعتبر أن محور الصحة والسلامة من المحاور الأساسية التي نشغل عليها، ولم ننتظر حتى لهاذ الأيام لكي نفكر في مخطط لحماية صحة المواطن، ولحماية الصانع التقليدي.

تكلمتم عن الأفرنة التقليدية والأفرنة الغازية، لكي أوضح للرأي العام بأن المشكل ديال الأفرنة التقليدية ليس وليد اليوم، هذه 30 سنة ولا 40 سنة والصناع التقليديين تيطيبوا بالأفرنة التقليدية رغم الخطر، رغم الغازات السامة، ولكن وصل الوقت لكي نقول كفي، هنا كين ثلاثة أنواع ديال الأفرنة، السيد الرئيس، السادة المستشارين:

1- كين الفران التقليدي الذي في العديد من الأماكن تيطيبوا بالمطاط "البنوات" وتيطيبوا الغازات السامة، وبينت الدراسات بأنه هناك نسبة مرتفعة ديال الربو، نسبة مرتفعة ديال السرطان، نسبة مرتفعة ديال الإجماض، هل يمكن أن نغض أعيننا على إشكالية من هذا النوع؟

الدعم، لأن هذا الصندوق يشترط وجود الضريبة المهنية "الباتانتا"، أما الذي يتوفر على هذه "الباتانتا" يستفيد من 40% وسيؤدي 20% كضريبة. كما نلاحظ أن الفرن التقليدي يكلف 10 ألف درهم، في حين أن الفرن الغازي الذي يجب أن تتوفر فيه شروط السلامة تبلغ كلفته حوالي 400 ألف درهم المتوسط فقط، إذن يجب على الصانع أن يستثمر 320 ألف درهم عوض 10 ألف درهم بدون دعم، وفقد الشيء لا يعطيه السيد الوزير، ونحن كلنا أمل في إعطاء الأولوية لهذا القطاع الهام الذي نراهن عليه. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلّف بالصناعة التقليدية:

شكرا السيد المستشار.

نديرو واحد المقارنة بسيطة، الفرن ديال الغاز ديال متر مكعب واحد، أولا ناخذو ديال جوج متر مكعب، ديال متر مكعب 10 ألف درهم، الفرن التقليدي كيدر 10 ألف درهم إلى 15 ألف درهم.

ولكن مسألة أخرى الفرن التقليدي 30% تهرس، والفرن ديال الغاز 99% هي تتكون صالحة، يعني نسبة الضياع لا تتعدى 1%، مردودية كبيرة.

ثالثا، الجودة كذلك لا مجال للمقارنة، وهنا أنكلّم كذلك مع مستشار عارف بالمجال حتى من ناحية الحرارة، الفرن التقليدي ذيك السخونية تتجي غير من التحت، بالعكس الفرن الغازي ذيك السخونية الحرارة تتجيه كله، وهنا نتكلّم عن العارفين بالمجال، الجودة لا مجال للمقارنة، المردودية لا مجال للمقارنة، والفعالية لا مجال للمقارنة.

أعتقد أنه استثمار ضروري، استثمار فعال، وبالتالي هنا نتفق مع السيد المستشار واحنا نتشغلو حقيقة اليد في اليد، وهادي مناسبة لكي أحبي كل المستشارين البرلمانيين، وخاصة المستشارين ديال الصناعة التقليدية، لأننا نقوم بعمل جماعي بعمل مشترك، يعني منذ مدة ونحن نشغول باسترسال لتنظيم الحرف لأننا نريد كلنا أن ننظم الحرف، أن نرفع من مستوى صناعتنا التقليدية بتنظيم هذه الحرف وبالارتقاء بالصانع التقليدي حتى ننظمه، حتى يتمكن من التنمية ومن الرقي ومن أن يلعب دورا فعالا في الاقتصاد الوطني. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتقل إلى السؤال الثاني الموجه أيضا إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلّف بالصناعة التقليدية حول "أوضاع مهني

2- هناك الأفرنة الغازية ولكن تقليدية، هل تتوفر فيها كل شروط السلامة لكي نحافظ على الصانع التقليديين ونحافظ على المواطنين؟ هذا هو العمل ديالنا، هذه هي المسؤولية ديالنا؛

3- السيد الرئيس، السادة المستشارين، هناك الأفرنة الغازية التي تتوفر فيها كل شروط السلامة وتحترم المقاييس، هاته الأفرنة هي الغازية التي نريدها لصناعتنا التقليدية، لأنها تحترم الصانع التقليدي ولأنها تحترم المواطن، إضافة إلى كل ما تقدمت به هذه الأفرنة تحافظ على البيئة، ترفع من المردودية وتحافظ على صحة المواطن والصانع التقليدي.

نجبوا للدعم، السيد الرئيس، السادة المستشارين، الدولة لم تبق مكتوفة الأيدي.

في هذا المجال اشتغلنا مع الأبنك، وهناك كذلك صندوق لدعم أو لمحاربة التلوث، هذا الصندوق هذا يعطي 40% للصانع التقليدي اللي تينغي يشري الفرن، وكذلك اتصالاتنا مع الأبنك خلاتنا أننا نوصول ل 40% ديال السلف من عند الأبنك، المطلوب أن الصانع التقليدي يعطي 20%، وحتى هاذ 20% هناك إمكانيات كذلك متنوعة للحصول عليها. ومرة أخرى أقول وهذا التوجه لا رجعة فيه، صحة الصانع التقليدي وصحة المواطن لا تهاون فيها ولا مفاوضة فيها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار تعقيب.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الوزير.

نحن لا ننكر مجهودات السيد الوزير، إلا أن هذه المجهودات تبقى غير كافية، لأن قطاع الصناعة التقليدية يجب أن يستفيد كباقي القطاعات من الدعم أولا والتنظيم ثانيا، مثلا هناك وزارة الفلاحة التي تشجع المستثمرين بأزيد من 60% من الدعم المادي، والدقيق والسكر المدعم الذي يستفيد منه المواطن البسيط فقط، وإنما يستغل هذا الدعم أرباب المطاحن والحماز وشركات الصناعات الغذائية.

وهناك صندوق المقاصة الذي يتقل كاهل الدولة، هو الذي يساهم في التلوث في دعم الكازوال العادي عوض تعويضه بالكازوال من نوع 350 للتخفيف من حدة التلوث.

إذن هل الأفرنة الغازية المقترحة ستحافظ على البيئة؟ أم أنها ستصبح ملوثة وخطيرة أكثر من الأفرنة العادية؟

وأنه إذا كانت الحكومة قد وقعت عقد مع صندوق محاربة التلوث الصناعي (FODEP)، فإن عدم تنظيم الحرف يمنع عن الاستفادة من

أعتقد أن هناك وحدة الموضوع ما بين السؤال الثاني والسؤال الأول المتعلق بطبيعة الحال بالأفرنة الغازية والأفرنة التقليدية، ولكن في هاذ المجال أقول أنه هناك جوج ديال الطرق، هناك:

- الطريق الأول: السهل ولكن محفوف بالمخاطر، والذي ربما قد لا تتحمل فيه المسؤولية كاملة، وهو ترك الأشياء على ما هي عليه بأخطار محدقة بصحة المواطنين وصحة الصناع التقليديين، إضافة إلى كل ما يتعلق بالمردودية والفعالية، وهذا ما جاء في جوابي على السؤال الأول بخصوص أن الفرق غير في المرودودية كيف قلت، 30% تمشي ضائعة في الفرن التقليدي عوض أنه أقل من 1% هي تمشي ضائعة في الفرن الغازي.

- الطريق الثاني: واللي كيطلب منا جرأة، وأنا لا أشك في جرأة وشجاعة الصناع التقليديين ديالنا، ولكن الدور ديالنا هو تأطيرهم، هو مواكبهم، هو تحسيسهم، هو مساعدتهم، هو دعمهم كذلك.

لهذا في هذا المجال، السيد الرئيس، الخطوة الأولى اللي عملت في هاذ مجال الدعم، هو التوقيع على الإنفاقية اللي وقعها شخصيا مع زميلي كاتب الدولة في البيئة لكي يستفيد الصناع التقليدي من 40% من الدعم.

- الخطوة الثانية، هو الاتصالات المكثفة مع الأبنك اللي وافقت أنها تعطي 40%.

ثالثا، حتى لكي نبين كذلك نجاعة اختيار الفرن الغازي، نظمنا واحد المهمة لإيطاليا من بين بعض الدول، ودينا معنا التراب من هنا ديال المغرب، التربة ديال المغرب دينها من هنا وامشاو الإخوان الصناع العارفون بالمجال، وتجرب في إيطاليا في أفران غازية، وشافوا بأم أعينهم بأن هذه الأفرنة الغازية أعطت واحد الجودة عالية جدا.

ولن نكتفي فقط بأفرنة إيطالية، هناك كذلك اتصالات مع دول أخرى، لكي نرى ما هي كل الأفرنة اللي يمكن كذلك لو تعرض للصناع التقليديين، ولكي كذلك نحقق كذلك اللي فيه أحسن ثمن بالنسبة للصانع التقليدي.

في هذا المسلسل هذا كله الحاضر دائما، وهذا أقولها وأعيدها هي الصحة ديال ذاك الصانع التقليدي، يكفي أن تذهبوا وربما هنا سننظم زيارة إن شاء الله للفريق البرلماني لكي يزور تلك الوحدات، ولكي يقف على المعاناة اليومية لصانعا التقليديين الفرادي، ولكي يقف كذلك على الظروف الجيدة للبعض الآخر ويرى الفرق في المرودودية وفي ظروف العمل.

مسؤوليتنا أن نوفر ظروف طبيعية لكي يشتغل صانعا التقليدي في ظروف تساعد على العطاء، وهذه المسؤولية ديالنا ومسؤولية لا يمكن أبدا أن تتخلى عنها، وهنا كذلك أريد أن أجدد تحيتي للسادة المستشارين اللي طرحوا هذا السؤال، طرحهم لهذا السؤال هو نابع لكي ننور الرأي العام، ويدخل كذلك في إطار التحسيس لصانعا التقليديين لكي تتقدم بهذا القطاع، ويكون إن شاء الله عندنا مخطط ناجح لكي يتوفر كل صانع تقليدي على الفرن الغازي.

الفخار"، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، محمد تحيفة، محمد عذاب الزغاري، مولاي الحسن طالب، محمد علمي، حسن أكليم، أحمد العاطفي، عمر مورو، محمد نقاد، حسن القاسمي، تفضل السيد المستشار لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد تحيفة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني أعضاء مجلس المستشارين،

رغم مرور أزيد من سنتين على إستراتيجية 2015 للنهوض بالحرف، ومرور أزيد من سنة على المخطط الجهوي، لازالت أوضاع الصناعات الحرفية في تدهور مستمر، ومن ضمن أكثر هذه الحرف تضررا بحن الزليج والفخار التي لها خصوصية في المعار التقليدي المغربي.

ولتأهيل هذه المهن وللحد من بعض سلبيات التلوث المترتب عنها وانعكاسها على الساكنة التي أصبحت ملتصقة بالمعامل جراء سوء تدبير المجال، تم إحداث "حي بنجليق" ببطء قاتل، ربي لدى الصناع واحد الملل وواحد اليأس، إلا أنه عوض الترحيل أولا أعطيت الأولوية للأخذ بالطهي العصري يعني عبر الغاز، الذي يساهم في تمويلها صندوق محاربة التلوث عن طريق التعاون الدولي.

لكن الإشكال المطروح أنه رغم الجهودات فإن استبدال الفرن التقليدي بأخر ذي مواصفات عصرية لازال بعيد المنال عن الصناع، حيث أن تكلفته تفوق عشرات المرات تكلفة الفرن التقليدي، ناهيك عن الملائمة لموادنا وطرقنا الكيماوية الموروثة عن حضارة أجدادنا.

ولهذا، نسألكم، السيد الوزير، عن خطتكم لمساعدة هؤلاء الصناع وتمكينهم من وسائل الإنخراط في العصرية؟

وفي انتظار ذلك كيف تتدخلون لحماية الضغط والإذلال بدعوى أنهم يتسببون في التلوث؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية المكلف بالصناعة

التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد تحيفة:

شكرا السيد الوزير.

إلا أن الوضعية التي يعيشها مهنيو الفخار والزليج وضعية مزرية، فهم يعيشون ما بين المطرقة والسندان، إن قدرهم رماهم لهذه المهنة الشريفة الأصيلة ليس عن جهل، إنما لحبهم وارتباطهم بالجدور، إلا أنهم محكومون بقساوة ظروف العمل نهارا تحت حرارة الشمس وقساوة الطقس، والعمل للطهي ليلا من أجل الاحتفاظ من تشوه المنظر دون الإفلات من التلوث. إن جمهور الصناع يعون بهذا والجميع يريد أن ينخرط، إلا أن حالتهم المادية لا تساعدهم على اقتناء الأفرنة الملائمة التي تفوق تكلفة الفرن التقليدي مائة مرة.

لهذا ومن أجله، بإسم كافة الصناع نطالب الحكومة متمثلة في وزارة الصناعة التقليدية بصرف الدعم الكافي للمساعدة على الاقتناء، ووزارة المالية بإعفاء الصناع من واجبات الضريبة على القيمة المضافة وواجبات الجمرح. إن التحويل ومسيرة الركب تبقى عديمة المفعول، إن هما طبقا دون دراسة معمقة وبمحت علمي منهجي يخدم أصالة حرفنا ويراعي خصوصيتها دون الذوبان في تحديث يطمس هوية قطاع شامخ بفنيته المتفردة. إن دولا قطعت شوطا كبيرا من التحديث والعصرنة والتكنولوجيا، لكنهم لا يجدون موطئا قدم لا تاريخيا ولا ثقافية، وما فسيفساء رياضات وقصور ومساجد بلادنا إلا دليل على حضارتنا وعراقتنا الضاربة في القدم. لهذا نناشد الوزارة، لأنه هناك كلام وهناك وعود، وعندما يقف الصانع بيتي مكتوف الأيدي ولا يجد من يساعده، إن هناك جمهور كبير.

أما فيما يخص الصلاحية، ففرن متر لا يصلح تماما، أما عن قضية الجودة فحتى الفرن الغازي نقاجا بعض المرات ب50 أو 60% من عدم الجودة، لهذا أقول وألح لابد من دراسة علمية منهجة حتى لا نفقد هويتنا ونفقد هذا القطاع الذي بقي.

إن الناس الذين يتكلمون عن هذا قبعوا الأوزون، وهم يقولون أن الرصاص مضر ويقولون أن الدخان مضر، ولكن المعامل التي تنفث دخان يثقب الأوزون ويغير الطقس ويجعل العالم يغرق في نكبات تتواكب، فهذا لن يؤثر علينا في أن نتراجع عن هويتنا وأن لا نشبت بتاريخنا وحضارتنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة

التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

هناك اتفاق بأن مواصلة العمل بالأفرنة التقليدية مضررة للصحة لا يمكن أن نستمر فيه، هذا اتفاق تتفق عليه قبل هاذ الجلسة.

النقطة الثانية، إيجاد الآليات لمساعدة الصناع التقليديين أتفق معكم تماما، وهذا هو دورنا كغرف الصناعة التقليدية، كمستشارين برلمانيين، كحكومة لكي نشغل اليد في اليد، لكي نجد كل الآليات لمساعدة الصناع التقليديين. ثالثا، إذا أردنا أن نحافظ على صحة الصانع التقليدي، إذا أردنا أن نرفع من مردوديته لكي نحافظ على هويتنا، لكي لا تندثر هذه الحرف التي تشكل فعلا مصدرا لفخرنا واعتزازنا. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث والأخير الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية حول "الرؤية الإستراتيجية 2015 لتنمية الصناعة التقليدية"، للمستشارين المحترمين السادة: محمد مفيد، أحمد حاجي، خيري بلخير، إبراهيم الحب، غلال عزبوني، علي طالحا، احمد السرخيني، محمد كرام، حميد العكروود، عبد المالك لعرج، عبد الله الغوتي، عبد الواحد الشاعر، بنونة لوريدي عمر، فليتنفضل أحد المستشارين لبسط السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد السرخيني:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أذكر بالدور الهام الذي يلعبه قطاع الصناعة التقليدية داخل الاقتصاد الوطني، بالنظر إلى مساهمته بحوالي العشر من الناتج الداخلي الخام وتعطيله لتنمية أغلبية القطاعات الحيوية، وعلى رأسها القطاع السياحي الذي تراهن عليه المملكة المغربية بشكل قوي.

ونظرا لأهمية هذا القطاع الحيوي، كان لابد من وضع إستراتيجية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار مؤهلات هذا القطاع ليس بوصفه ذوي حمولة حضارية وثقافية فقط، ولكن كذلك بوصفه خزانا وطنيا مهما للتشغيل، كما قال الحسن الثاني رحمه الله في مناظرة التشغيل بمراكش "بأن الصناعة التقليدية هي مخزن للتشغيل وللإستثمار الفعال والمنتج والعمل النبيل، والاحتفاظ على ثروات المغرب العربي الإسلامي".

وفعلا فقد تمت بلورة إستراتيجية لتنمية قطاع الصناعة التقليدية "رؤية 2015"، لتكرس هذا التوجه من خلال وضع أهداف وبرامج مسطرة أو مرقمة مسبقا مع تحديد الفاعلين الذين سيعملون على ترجمة أهداف الإستراتيجية إلى الواقع الملموس.

والواقع، السيد الوزير المحترم، أنكم ومنذ تقلدكم مسؤولية هذه الوزارة الصعبة، وأقول صعبة بالنظر إلى صعوبة فك الأغاز المتشابكة للقطاع الذي تشرف عليه لم تدخروا حمدا في إحياء صلة بالصناع التقليديين، وممثلهم بغرف الصناعة التقليدية من خلال اللقاءات العديدة الدورية التي تجمعكم بهم، والذي وإن اختلفت مواضعها إلا أنها تبقى في صلب الرؤية الجديدة للصناعة التقليدية في أفق 2015.

وهذه، السيد الوزير، أول مرة لا تقع فيها أية قطيعة مع الماضي كما ألفنا عند تواتر الحكومات السابقة، حين كانت تمحو الحكومة الجديدة أفكار وإستراتيجية الحكومة التي سبقتها.

فعلمكم، السيد الوزير، لا يسعنا إلا أن نثمنه ونشدد على يدكم بكل حرارة، خصوصا وأنكم قد نفضتم الغبار على ملفات ظلت إلى حدود الأمس القريب حبيسة الرفوف، ومنها إشكالية تنظيم الحرف وتعديل القانون الأساسي لغرف الصناعة التقليدية بما يتناسب مع طموحات ممثليها وعموم الصناع التقليديين.

فسؤالي، السيد الوزير المحترم، هو:

ما هي الإجراءات التي اتخذتموها لتفعيل أهداف إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية "رؤية 2015"؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضل السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد كاتب المولاة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم.

حقيقة كما جاء في كلمتكم، قطاع الصناعة التقليدية من أهم القطاعات، ولكن أكثر من هذا هو من أهم القطاعات الواعدة بالنسبة للمستقبل، في أرقام:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

قطاع الصناعة التقليدية رقم معاملاته الآن 10.7 مليار ديارم، وطموحنا أن نصل إلى 24 مليار درهم إن شاء الله في أفق 2015، قطاع الصناعة التقليدية الآن يشغل 2 ديارم المليون و100 ألف مغاربة، وهذا يعطينا فكرة عن حجم وقوة القطاع في المجتمع، قطاع الصناعة التقليدية يمكن من تصدير 700 مليون درهم، طموحنا عشر مرات هذا الرقم، بمعنى نريد أن نصل إلى 7 مليار ديارم إن شاء الله في أفق 2015.

الإستراتيجية التي وضعت في مجال الصناعة التقليدية حددت الإطار، حددت الأهداف، وهناك اتجاهات ثلاث هي التي نشغل فيها، وللإجابة على سؤالكم السيد المستشار المحترم هناك:

الاتجاه الأول: والمتعلق بتنمية القطاع ودخمة القطاع وتنشيط القطاع في هذا المجال هناك:

1- محور أول يتعلق بالإنتاج: الإنتاج بمعنى توفير فضاءات الإنتاج، بمعنى العمل على وسائل الإنتاج وعلى تقنيات الإنتاج وعلى المواد الأولية الدخيلة في الإنتاج.

2- المحور الثاني هو التسويق: وهذا من الإشكاليات الأساسية التي تعاني منها الصناعة التقليدية ويعاني منها خاصة صناعنا التقليديون، لأن هناك حقيقة من يستفيد أكثر من إبداعات صناعنا التقليديين هم الوسطاء، نريد أن نوفر فضاءات للتسويق، نريد أن نمكن الصناع التقليديين من اللقاء بالزبناء، بالمستهلكين.

3- نعطي أهمية خاصة للتكوين: لأن بفضل التكوين سوف نرفع من المؤهلات، سوف نرفع من المقدرات، سوف نمكن صناعنا التقليديين من مساهمة كل التطور الذي يتطلبه القطاع.

4- ومن أهم المحاور، وهذه مسؤولية أعتبرها مسؤولية تاريخية، وهي المحافظة على الحرف: ونظرنا وتصورنا للمحافظة على الحرف ليست نظرة اقتصادية ضيقة تتعلق بالجدوى الاقتصادية، بل هي جدوى تاريخية وجدوى ثقافية وجدوى وطنية، هكذا ننظر إلى المحافظة على الحرف، وهكذا نعتبرها مسؤولية تاريخية نتحملها اليوم.

5- كل ما يتعلق بالجودة: لربح الرهان، ربح اختراق الأسواق العالمية، لا بد من التوفر على منتج ذات جودة، وهذا ما جعلنا نشغل على المواصفات في مجال الصناعة التقليدية.

6- من لا يبتكر لا يمكن أن يستمر: هذا ما جعلنا نحدد محورا خاصا للبحث العلمي، وعلاقتنا مع الجامعات تذهب في هذا الاتجاه لأننا نريد أن نبتكر، نريد أن نطور، نريد أن نبذل في هذا المجال.

7- التصميم والابتكار: لمساهمة كل ما يريده المستهلك.

وهنا، السيد الرئيس، السادة المستشارين، قد عكسنا المعادلة، بمعنى ما كنا نلاحظ أن الصانع التقليدي المغربي كان يبيع ما ينتج وما نريد الآن أن ينتج ما سيبيع، هذه عكس هذه المعادلة فيها مجموعة من الإجراءات وفلسفة جديدة لتعامل الصانع التقليدي مع المنتج ومع الزبناء.

8- محور ديارم الصحة والسلامة: قد تكلمت عليه من قبل وهناك واحد المفهوم جديد تنشغلوا عليه وهو الصناعة التقليدية المسؤولة، وهذا ما سيميز صناعتنا التقليدية وما سيفرضها في الأسواق العالمية، لأنها صناعة تقليدية مسؤولة بمعنى، تحارب التلوث، تحارب تشغيل الأطفال، وكذلك تمكن من تجارة منصفة، هذا التوجه الأول.

التوجه الثاني: هو كل ما يتعلق بسد الفراغ في المجال القانوني، وتكلمت عن تنظيم الحرف وإصلاح منظومة الغرف.

والتوجه الثالث: ومن أهمه كل ما يتعلق بالجانب الإنساني، بالجانب الاجتماعي للصانع التقليدي.

هذه هي الركائز الثلاثة التي تقف عليها الإستراتيجية والتي تمكننا من التوازن في العمل.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب، المرجو الحفاظ على الوقت.

المستشار السيد أحمد السريغيني:

تشكروا، السيد الوزير، على كل ما قدمتموه في العرض على إستراتيجية ديال 2015، فالسيد الوزير تعرفوا احنا هاذ السنوات الأخيرة كان يعني واحد التخلص من الصادرات، لأن احنا اليوم تنعيشو في واحد العدد ديال المنافسة الشريفة مع الدول الآسيوية، ومع ذلك كاي بعض الدول اللي داو من عندنا الصانع التقليديين دياولنا وعلومهم، وفي التالي خروجهم ولاحوهم. السيد الوزير،

غادي نقول واحد الكلمة، كاي واحد العدد ديال المقترحات عندنا، خاصنا على الأقل باش نديرو الصادرات ديانا، نخلقوا أماكن ومخازن في الدول الكبيرة بحال أمريكا، بحال أوروبا، وممشيو احنا كما داروا بعض الدول الآسيوية، مشوا في عين المكان التجارية وداروا محلات تجارية وداروا محلات وبنوا الصناعة دياهم، وهذا تنشوفو لازم خصنا نعمل حتى حنا ونوقفو كيف دار اللي قال "دير ما دار جارك ولا بدل باب دارك" إذن خصنا حتى احنا نقومو ونجهزو ونديرو البنية التحتية.

وكذلك غادي نجيب واحد المقال ديال الحسن الثاني رحمه الله اللي قال في حق الصانع: "الصانع التقليدي وطنيته في صمته"، وهاذ الكلمة هاذي السامية ديال الحسن الثاني رحمه الله هي بمثابة وسام لكل صانع تقليدي. وأختم كلامي هذا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أنتق معكم تماما في ما جاء في اقتراحاتكم، وهذا ما يفسر كذلك التوجه الذي أخذناه في اختراق أسواق أخرى غير الأسواق التقليدية المعروفة، بطبيعة الحال الصانع التقليدي لاختراق هذه الأسواق يحتاج إلى سياسة ترويجية واضحة المعالم، وهذا ما اشتغلنا عليه مع السادة المستشارين ومع السادة رؤساء الغرف، لأننا الآن تتوفر على رؤية واضحة لاختراق أسواق أخرى، وهنا المقاربة اللي اتفقنا عليها جميعا وهي مقاربة هجومية لاختراق هذه الأسواق.

ولكن بطبيعة الحال من الوسائل الأساسية هي توفير الجودة، هو الابتكار، هو كذلك توفير حضور متميز لمنتوج الصناعة التقليدية المغربي، وكذلك فرض هذا المنتج بذلك المفهوم المتعلق بصناعة تقليدية مسؤولة، وهذا ما سيجعلنا نرج رهان التنافسية والتحدي الذي يطرح علينا من طرف دول أخرى.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كما نشكركم السيد كاتب الدولة في الصناعة التقليدية على مساهمتكم معنا.

وننتقل إلى الأسئلة العادية المبرجة في هذه الجلسة، والسؤالان الموجهان إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون حول "قضية وحدتنا الترابية"، ونظرا لوحدة الموضوع نستأذن المجلس الموقر بالاستماع أولا لعروض السادة المستشارين، وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنها.

السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير الخارجية والتعاون في الموضوع حول "التطورات التي تعرفها القضية الوطنية"، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، أحمد التويزي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، أحمد بومكوك، نبيه لحسن، أحمد الشافعي، الغازي الغرابة، أحمد الجغيري، الحسين الحداوي، الحبيب الزويكي، عمر الجزولي، إبراهيم بن ديدي، عبد القادر النميلي، البشير أهل أحجاد، محمد اجبيل، عبد الحميد أبرشان، علي أساكتي، أحمد الناوي، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

الزميلة والزملاء الأعزاء،

السيد الوزير، وجهنا هذا السؤال خلال الأيام القليلة بعد انتهاء جولة المفاوضات ب Manhasset، وكان بودنا آذاك، السيد الوزير، أن تطلعوا الرأي العام الوطني على مستجدات المفاوضات وآفاقها، إلا أن هذا الغرض تحقق من خلال اجتماع اللجنة الذي وضحت فيه أتم وزميلكم في الداخلية كل الجوانب، وأجبت أيضا على تساؤلات السادة المستشارين.

أما الآن السيد الوزير فهناك مستجدات لا يمكن القفز عنها، إنها تتمثل في قرار مجلس الأمن رقم 1813.

ومن غير الممكن، السيد الوزير، أن نتحدث عن قضية وحدتنا الترابية معزل عن الحدث الأخير، ووعيا منا بأن هذا القرار الذي حظي بمساندة فرنسا والولايات المتحدة ستواجهه عراقيل ومناوشات من قبل خصوم وحدتنا الترابية الذين بتروا نشيدنا الوطني عند انطلاق المباراة الرياضية التي جمعت المنتخب المغربي بنظيره الجزائري، وهو السلوك الذي لم يسبق له مثيل في العالم، الأمر الذي نشجبه وندينه.

السيد الوزير، ما هي آفاق الحل الذي اقترحه المغرب على ضوء مفاوضات Manhasset وقرار مجلس الأمن 1813؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد وزير الخارجية والتعاون للإجابة على السؤال.

السيد الطيب الفاسي الفهري، وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

أشكر السادة المستشارين لتفضلهم بطرحهم لهذا السؤال الخاص بتطور القضية الوطنية وخاصة على المستوى الدولي والأممي، بالفعل عرفت القضية الوطنية تطورا ملموسا وإيجابيا على المستوى الأممي، تطورات ناتجة كما يعلم الجميع عن المبادرة المغربية المقدمة في أبريل الماضي الخاصة باقتراح لحكم ذاتي داخل واحتراما كاملا للوحدة الترابية والسيادة المغربية، مبادرة خلاقة في مضمونها، مبادرة متطابقة تماما مع المعايير الدولية، مبادرة محترمة تماما وكاملة لمقومات الدولة المغربية وخاصة الوحدة الترابية المغربية.

فبعد تقديم المغرب هذه المبادرة كانت هناك أربع جولات للمفاوضات في Manhasset، كذلك في شهر فبراير الماضي زار السيد Van Walsum المنطقة، وأخيرا الأسبوع الماضي تفضل السيد السفير Van Walsum بعرض أمام مجلس الأمن.

ونتيجة كل هذا جاء القرار 1813 لمجلس الأمن الذي تم فيه:

أولا: ترسيخ المكتسبات السابقة للمملكة المغربية، هذه المكتسبات المتمثلة في تفوق المبادرة المغربية وتميز المبادرة المغربية بالنسبة لاقتراح لا جديد فيه مقدم من طرف أعداء الوحدة الترابية المغربية، وهذا التفوق جاء أولا بعدما المجلس اعترف على أن كون الجهود المبذولة من طرف المغرب جهودا جادة وذات مصداقية، وثانيا، طلب المجلس الأمن منذ السنة الماضية أن تأخذ المفاوضات بعين الاعتبار الجهود المبذولة من طرف المملكة المغربية.

ولكن القرار الأخير لمجلس الأمن جاء بمكتسبات جديدة مكتسبات إضافية:

المكتسب الأول، هو على أن اليوم أكثر من الماضي يطلب مجلس الأمن من الأطراف أن ينخرطون (الأطراف كلهم) بمفاوضات بروح الواقعية وروح التوافق، وهي بالذات مميزات المقترح المغربي، الواقعية وروح التوافق.

ثانيا، المجلس يطلب الانخراط في مفاوضات وندخل في العمق، أن ندخل في مفاوضات مكثفة وفي الجوهر، والجوهر بطبيعة الحال لا يمكن أن ندخل فيه إلا في نطاق مفاوضات حول المقترح المغربي.

ونتيجة هذا وذلك، مجلس الأمن أعطي مهمة تمديد ولاية "المينورسو" لأول مرة في سنة كاملة، بينما المدد السابقة كانت تتمحور ما بين شهر، شهرين، ثلاث أشهر، ستة أشهر، ولكن لأول مرة يعطي مجلس الأمن الفرصة لجميع الأطراف للشروع في مفاوضات جادة، مكثفة حول المقترح المغربي.

إذن إجمالا السيد الرئيس، القرار الأخير لمجلس الأمن هو محطة جديدة، ولكن هذه المحطة تعزز دعم الموقف المغربي على المستوى الأممي.

وبهذه المناسبة بطبيعة الحال، حيا الشعب المغربي بجميع مكوناته وحساسياته السياسية التضامن والمواقف الواضحة التي عبرت عنها داخل الأمم المتحدة، داخل الأمم المتحدة دول فاعلة مثل الولايات المتحدة وفرنسا، وجاءت هذه المواقف ليس فقط كتعبير عن دعم لشرعية الملف المغربي، ولكن كذلك تفسير إضافي للظروف التي يجب أن تكون وتتطور فيها المفاوضات المقبلة.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كان من المفروض أن أعطي الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الحركي لتلاوة السؤال ولكن في إعادة إفادة.

السؤال الثاني في نفس الموضوع حول تطورات ملف وحدتنا الترابية، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مروان، سفيان القرطاي، سعيد التدلوي، إدريس حسني، محمد سالم الجماني، لحسن أمزوغ، عبد الله أبو زيد، عبد الله خنوقا، أحمد حمو مسكة، سيدي صلوح الجماني، محمد محذب، شعيب حميدوش، علي آيت المودن، حسن أوتغلياست، فليتنفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين المحترمين،

القرار، قوة القرار واضحة، المغرب تقدم بشيء عبر عن إرادته للتوصل إلى حل نهائي لهذا الخلاف وهذا النزاع الجهوي.

فالمغرب بطبيعة الحال بفضل وحدة الصف للشعب المغربي وراء صاحب الجلالة، نحن في موقع مرجح، الآن الضغط على الآخرين والمغرب لازال في هذا الاستعداد للتوصل إلى هذا الحل.

هذا الحل بطبيعة الحال طبقا لمشروعية الملف المغربي، ولكن كذلك الحل المطلوب ليس فقط من خمس شعوب منطقة المغرب العربي، ولكن كذلك من شركائنا الأشقاء العرب، الأشقاء الأفارقة وجميع المجتمع الدولي وكذلك الشركاء الأوروبيين.

فنتطلع ونتمنى على أن الأشقاء سينخرطون معنا بهذه الروح، الروح المستقبلية لبناء مغرب عربي قوي حتى تتمكن جميعا للتصدي لعدة مشاكل وتحديات، والاستغلال الأمثل لكل مؤهلات منطقة المغرب العربي. شكرًا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد الوزير.

إذن ليس هناك من تعقيب، أريد أن أضيف السيد الوزير، على أنه ويفضل المصادقية الكبيرة التي يتحلّى بها المغرب، والتي يحظى بها نظرا للإصلاحات الكبيرة التي يقودها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، ستعطي دفعة كبيرة للمقترح المغربي، مقترح مبني على حكم ذاتي للأقاليم الجنوبية، وهذا الدعم جاء من المنتظم الدولي ككل، لاسيما الدول العظمى التي استبعدت كل الاستقلال وأكدت على أن أي حل سيتم في إطار السيادة المغربية على أراضيها الصحراوية.

نشكركم، السيد الوزير، وزير الشؤون الخارجية والتعاون على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة، ونتمنى لكم التوفيق، وشكرا.

نمر الآن إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية حول الطرق المعتمدة لاحتساب عدد السياح الوافدين على بلادنا، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، أحمد الشرفاوي، محمد طربيش، محمد العقاوي، ميلود ناصر، محمد أبو الحدادي، عبد القادر البريكي، الميلودي عفتو، أحمد الديبوني، محمد عبده عز الدين، مولاي إدريس العلوي الحسني، العربي الهرامي، عبد السلام أحدوش، محمد البطاح، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرًا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

لقد عرفت قضية وحدتنا الترابية عدة تطورات خاصة بعد الجولات المارطونية للمفاوضات بين المغرب وباقي الأطراف، ولعل الجولة الرابعة من المحادثات ب Manhasset قد أظهرت للجميع أن بلادنا عازمة على حل هذه القضية في إطار مقترح الحكم الذاتي، الذي لقي ترحيبا ومباركة عالمية، وقد زكى الطرح المغربي المبعوث الشخصي للسيد الأمين العام للأمم المتحدة السيد Peter Van Walsum الذي صرح أمام مجلس الأمن بأن استقلال الصحراء ليس خيارا واقعيًا.

وعليه، دعا القرار الأممي الأطراف إلى التحلي بالواقعية والتوافق، وقد جاء هذا القرار كخلاصة واستنتاجات مستخلصة من سير الجولات الأربع من المفاوضات، حيث استمع السيد Walsum إلى حجج ومرامي جميع الأطراف. واتضح له جليا أن المقترح المغربي هو الأنسب إلى الواقع، وهو ما زكته أيضا تصريحات مندوبي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية التي تعززان مقاربة السيد Walsum، وعليه فإن المقترح المغربي المتسم بالواقعية والتوافق، والذي يكرس الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية في إطار سيادة مغربية كحل وحيد دائم وواقعي لهذا النزاع.

ومن هنا، السيد الوزير، نود مساءلتكم وتنوير الرأي العام الوطني بخصوص الوضع الجديد لقضية وحدتنا الترابية، وعن الخطوات المستقبلية التي تعتمدهم بلادنا القيام بها من أجل:

- أولا: تعزيز موقف المغرب وإقناع الشقيقة الجزائر بصواب مقترح الحكم الذاتي؛

- ثانيا: والانطلاق في بناء المغرب العربي التي تتوق إليه شعوب المنطقة، وتؤكد ضرورة قيامه كل المعطيات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، في ظل العولمة التي ركبها العالم.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرًا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

شكرًا السيد الرئيس، شكرًا السيد المستشار المحترم.

وبعد الاستماع إلى سؤالكم وملاحظاتكم بطبيعة الحال أريد أن أضيف لما تقدمت به سابقا، على أن الآن الدورة الأولى انتهت أربع جولات، شهر يونيو، أغسطس الماضي، يناير ومارس سنة 2008، وكحصيلة لهذه الجولات جاء القرار الأخير الذي بالفعل أعطى دعما قويا للمقترح المغربي مقارنة مع موقف الأطراف الأخرى.

المغرب على استعداد وعبر عن ذلك الاستعداد لمواصلة المفاوضات، ولكن على أساس القراءة السلمية لقرار مجلس الأمن الأخير، وسيكون من الصعب أن نبقى في جولات متكررة، ونحن لا نطبق هذا القرار وقوة هذا

في 2007: 7 مليون و 400 ألف، إلى اخذنا السياح الأجانب يعني ما احتسبناش المغاربة المقيمين بالخارج ارتفعوا من 2 مليون و 200 إلى 4 مليون في 2007 يعني حوالي الضعف.

وفي هذا تيشكل هاذ الرقم أن قطاع السياحة قطاع يسير في دينامية مسترسلة وأن عدد السياح الأجانب في ارتفاع مهم، وأن طريقة احتساب السياح الأجانب الوافدين هو احتساب سليم باعتراف المنظمة الدولية للسياحة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لكم الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد العقاوي:

نشكركم السيد الوزير على جوابكم المهم، لكن يبدو أن الهيئات والمؤسسات المكلفة باحتساب عدد السياح فيه مغالطات محاسبية تجعل من السياح الوافدين على بلادنا يحتسون مرتين، خاصة عندما يغيرون عدد ميبتاتهم، أثناء تحركهم بين مختلف المدن المغربية، ومن ذلك نلتمس منكم، السيد الوزير، إعادة النظر في الطريقة المعتمدة حتى تكون لنا أرقاما حقيقية لعدد السياح.

السيد الوزير، أستغل هذه الفرصة لأؤكد لكم مرة أخرى مما سبق لفريقنا أنه طرح في العديد من المناسبات، هو أن الحكومة مطالبة بتوزيع المنتج السياحي الوطني عبر فتح المجال للعديد من الجهات والأقاليم للانخراط في رؤية 2001-2020، ولا تقتصر على خمس مدن فقط، فعلى سبيل المثال لا الحصر: جهة تادلة-أزبال تفتقر إلى استثمارات سياحية مهمة لكي تنخرط في ولاية الحكومة رغم المؤهلات الطبيعية الخلاصة التي تتوفر عليها. لذا، فإننا في فريقنا نرى ضرورة انخراط كافة الجهات في هذه الإستراتيجية الحكومية الواعدة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

حول احتساب الوافدين الزائرين أو السياح، السؤال الثاني المتعلق بالمبيئات وما كتحسبوهمش زوج مرات.

المبيئات هي عملية إحصائية كتقوم بها كل المهنيين الفندقية التي كيقوموا بإبلاغ أو تصريحات المندوبيات الجهوية للسياحة التي كيصرحوا بعدد المبيئات، وهاذ عدد المبيئات في 2007 سجلت حوالي 17 مليون مبيت (Les nuitées)، هما هادوك 7 مليون و 400 ألف سائح، يعني حققوا 17 مليون

كما تعلمون فإن قطاع السياحة يعتبر قطاعا حيويا، حيث عرف في الآونة الأخيرة حركة كبيرة، بدأت بإنشاء العديد من المشاريع السياحية الكبرى، منها المخطط الأزرق وغيرها من المشاريع الأخرى التي هي في طور الانجاز. وتهدف هذه المنجزات إلى تطوير قدرات بلادنا في استيعاب عدد كبير من السياح، مما لهذا القطاع من دور أساسي في دعم موارد الدولة، لكن الإشكالية التي أصبحت تفرض نفسها يوما عن يوم هو الطرق التي تعتمدها الهيئات المعنية في احتساب عدد السياح الوافدين على بلادنا. لذا نسانلكم، السيد الوزير، عن الطرق المعتمدة لاحتساب عدد من السياح.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد بوسعيد، وزير السياحة والصناعة التقليدية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أود بداية أن أشكر السيد المستشار المحترم وفريقه على طرح هذا السؤال، وأن أؤكد على أنه ليست هناك أية إشكالية في احتساب أو الإحصائيات المتعلقة بعدد السياح الوافدين على المغرب، ربما هذا النقاش هذا طال طويلا ليس في طريقة الاحتساب ولكن في التعريف من هو السائح؟ ونحن موافقين وملترمين ومتوافقين مع التعريف اللي كتعطيه المنظمة الدولية للسياحة، والتي تعتبر أن السائح هو كل زائر غير مقيم تيمشي لبلد آخر وتيقضي به أكثر من 24 ساعة، هذا هو التعريف، وبناء على ذلك وعلى هذا التعريف كل دول العالم تحتسب السياح انطلاقا من هذا التعريف.

طبعا الاحتساب ديال الوافدين تيكون عبر المديرية العامة للأمن الوطني بكل الحدود المغربية، اللي كيعمروا ذلك La fiche de police، إذن فهو احتساب دقيق، لأنه ليس كبعض الدول الأخرى التي تقوم بإحصائيات عامة عبر طبعا بعض الاستبيانات أو Les enquêtes، ولكن احنا عندنا احتساب دقيق ديال عدد الوافدين.

إذن ملي تيكون التعريف هو هذا وتيكون الاحتساب عبر الحدود بواسطة البطائق، إذن الاحتساب ديالنا سليم، اللي كين هو الفرق بين السياح طبعا الأجانب وبين المغاربة المقيمين بالخارج.

من 2001-2007 بغيث غير نذكر السيد المستشار المحترم في 2001 كنا في 4 مليون و 300 ألف سائح بما فيهم طبعا المغاربة المقيمين بالخارج، انطلاقا من هذا التعريف اللي كتعطيه المنظمة الدولية للسياحة.

مبيت، إذا مكابنش هناك مشكل فيما يتعلق بالمبنيات اللي هو مؤشر آخر غير المؤشر ديال السياح الوافدين.

فيما يتعلق بالسؤال حول التنمية السياحية في كل جهات المملكة، أذكر السيد المستشار المحترم أننا دخلنا في مسلسل لتحضير رؤية 2020، ومن بين الأهداف ديال هاذ رؤية 2020 أنها غادي تنبثق وغادي تكون عملية صاعدة من الجهات لتقييم كل الطاقات السياحية في كل جهة على حدة، وكل جهة غادي يكون إن شاء الله عندنا بفضل هاذ الرؤية ديال 2020، غادي يكون عندها مخطط جموي بعيد الأمد 2020، اللي غادي تشكل من بعد مخطط وطني اللي غادي يشكل بدوره رؤية 2020.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتقل الآن إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول إستراتيجية الحكومة في مجال الطاقة خلال الخمسين سنة المقبلة، للمستشارين المحترمين السادة: محمد كريمين، محمد السوسي الموساوي، فوزي بنعلال، عبد اللطيف أبودوح، مصطفى القاسمي، عبد العزيز العزالي، عزيز الفيلاي، التيجاني حباشيش، رفيق بناصر، جال بنزيعة، بنجيد الأمين، وعبد الكبير بريقة، وسيتولى الإجابة عن هذا السؤال السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية.

تفضل السيد المستشار لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد كرين:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني أحواتي المستشارين،

هاذ السؤال وضعناه هاذي 3 سنين قبل تكوين هاذ الحكومة، مع الأسف لم تتم البرمجة ديالو الآن تمت البرمجة، ويمكن الآن الكل يتكلم عن مشكل الطاقة والسياسات اللي تهم الطاقة والإستراتيجية بالخصوص فيما يخص ميدان الطاقة.

إذن احنا السؤال وضعناه لكم، السيد الوزير، في الحقيقة وضعناه للحكومة المغربية لأنه هذا كيم كل الحكومة المغربية، هل هناك من إستراتيجية؟

وضعنا سؤال 50 سنة أي المدى القصير، المتوسط والمدى البعيد، كتعلموا، السيد الوزير، أنه مثلا إلى جينا نشوفو غير الكهرباء اليوم تقريبا استهلاك المغرب 20% من الكهرباء اللي كيستهلك المغرب مستوردة من إسبانيا، والعقدة اللي كتربطنا أو كتربط المكتب الوطني للكهرباء مع إسبانيا كتنقول بأنه لإسبانيا السيادة فيما يخص كهربتها، أن الأسبقية لاستهلاكها الذاتي، أي بمعنى آخر إذا كثر الضغط على إسبانيا يمكن لها تسد وما يقاشر هاذيك

20%، وكتعرفوا أنه بالخصوص أنه ما عندناش احتياطي إستراتيجي اللي تكون عند الدول عادة ديال ما بين 10 أو 15% فيما يخص الكهرباء.

هذا غير في ميدان الكهرباء، كين مشاكل أخرى مثلا إلى امشينا تكلمنا عن الاحتياطي الإستراتيجي فيما يخص البترول أو مشتقات البترول، كين غموض شكون اللي تيعمل هاذ الاحتياطي؟ عند من؟ واش عند الخواص أو الدولة أو شركة "الاسمير"؟

وكذلك الغموض فيما يخص التصريح على هاذ الاحتياطي، لأنه إذا مشينا اليوم وبغينا نشوفو الاحتياطي الأمريكي كندخلو الإنترنت وكنلقاوا الاحتياطي الأمريكي، المغرب لا أحد يعلم ما هو الاحتياط المغربي واش أسبوع، 10 أيام، 15 يوم، شهر، شهرين؟

إذن، السيد الوزير، هذا مشكل كيمنا كثير، واحنا مستعدين ومنجندين مع حكومة صاحب الجلالة باش نشوفو الحلول اللي تيصح لضمان اللجوء دائما لهاذ الطاقة اللي هي جد ثمينة فيما يخص التنمية لبلادنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال نيابة عن السيدة الوزيرة.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية (نيابة عن السيدة وزيرة الطاقة

والمعادن والماء والبيئة):

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السادة المستشارين المحترمين لطحهم لهذا السؤال، ونيابة عن زميلتي السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، أجب بما يلي، وإن كان السؤال مطروح يعني أولا واخا هاذي 3 سنين مازال يحتفظ براهينته، هو يتكلم عن الإستراتيجية ديال خمس سنوات، طبعا في معرض السؤال، السيد المستشار، ذكر واحد عدد النقط غادي نحاول نجهد باش نجابو عليها.

أولا: الاحتياطي ديال الطاقة الكهربائية، مايمكنش يكون الاحتياطي ديال الطاقة الكهربائية لأن الطاقة الكهربائية لا تخزن؛

ثانيا: فيما يتعلق بالربط مع إسبانيا هو حوالي الآن، لأن هاذي عملية تجارية، ومعك الحق السيد المستشار ليست هناك أي ضمانة على المدى المتوسط أو البعيد بخصوص هاذ التزويد، ولكن هي عملية تتؤمن الآن الباقي للاستهلاك داخل بلادنا.

ولكن بصفة عامة والإستراتيجية المتعلقة بالطاقة، وكما تعرفون هناك واحد الظرفية طاقة عالمية تتميز حاليا بوتيرة تصاعدية أسعار البترول والغاز على الصعيد العالمي وتسجيل مستويات قياسية خاصة في الآونة الأخيرة، هو أنه خلال السنوات الأربع الأخيرة في بلادنا تم الارتفاع ديال الطلب حوالي 8% سنويا بفضل الأوراش الكبرى التي تعرفها بلادنا.

اليوم السيد الوزير، مثلا فيما يخص الكهرباء، الطلب كيتزايد سنة بعد سنة بـ 8% تقريبا، إمكانية الإنتاج كتنطور فقط بـ 4% سنويا مكابش يمكن مشكل هاذ السنة، ولو أنه كانوا بعض الإقتطاعات في التيارات اللي بعض المدن الصغيرة هاذ في الصيف.

المشكل غادي يكون سنة 2012، ابتداء من 2012، لأنه كان من المفروض أنه نديرو وحدات إنتاج بالفحم اللي كيتطلب إنجازها مثلا إلى جينا على الكهرباء الإنجاز ديالها خمس سنوات لا يمكن الفرار منها، الآن إلا جينا الخمس سنوات غادي تكون موجودة في 2013، المشكل عندنا في 2012، إلا بقينا غادين بهاذ النمو وهاذ الوتيرة غادي يكون عندنا مشكل.

لهذا لما نتكلم، السيد الوزير، عن الإستراتيجية، فباش ما نجوش واحد النهار ويجي يقول لك مدير المكتب الوطني للكهرباء يقول لك أودي راه عندي مشكل ديال الكهرباء ما عنديش الكفاية، احنا بغينا المدى القريب نعملو الجد ممكن، المدى المتوسط، وكذلك المدى البعيد.

لذا، السيد الوزير، يمكن هاذ السؤال غادين نظرقوه مع السيدة الوزيرة في اللجنة اللي غتخصص من بعد كذلك الدراسة اللي غادي يجيبها مكتب الدراسات McKinsey، واحنا جد سعداء لأنه كين هاذ الدراسة، إذن كابتة إرادة سياسية، واذن احنا كنتطلعو الآن لنتأج هاذ الدراسة إن شاء الله باش نواكب هاذ القطاع إن شاء الله. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ونتقل إلى آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة والموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة حول مراقبة أصحاب الكوطات، للمستشارين المحترمين السادة: محمد أبو الفراج، الطاهر الفيلاي، علي قيوح، رفيق بناصر، جمال بنبريعة، محمد لفحل، مصطفى القاسمي، محمد العربي القباج، فليتنفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد أبو الفراج:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعرف الأسواق العالمية ارتفاعا صاروخيا في مادة القمح، بحيث أصبحت تتجاوز بشكل لافت ومثير للانتباه الحدود المعقولة وتؤثر على القدرة الشرائية للمواطن البسيط، والحكومة المغربية على وعي تام بهذه الظرفية الاقتصادية الصعبة التي يمر منها الاقتصاد العالمي في شتى المواد الغذائية الأساسية.

وانطلاقا من هذا المعطى، فإن الحكومة أخذت على عاتقها دعم الدقيق الموجه للمواطنين المستهلكين، بحيث لم تدرج مادة الدقيق للمواد الخاضعة

والغرب الآن يستورد قرابة 96% من حاجياته الطاقية، وتشكل الفاتورة الطاقية عبئا على توازناته الاقتصادية والمالية، حيث بلغت 50 مليار درهم سنة 2007، وأن هذه التطورات والتحويلات التي يعرفها القطاع الطاقى تدعونا للتأمل في العناصر الأساسية والإصلاحات الجوهرية التي يجب أن تتميز بها سياستنا في هذا المجال، مستنيرين بذلك بالتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله والواردة في خطبه السامية بمناسبة عيد العرش الأخير وافتتاح الدورة التشريعية الحالية أمام مجلسكم الموقر.

والوزارة تعمل على إنهاء الدراسة المتعلقة بوضع إستراتيجية طاقية متجددة بتحويل من صندوق الحسن الثاني، وقد ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم 15 أبريل الماضي جلسة عمل خصصت لبحث وتقييم نتائج الشطر الأول من هذه الدراسة، والمتعلق بالجانب الكهربائي، حيث تم بحث برنامج عمل أولويات الفترة الممتدة بين 2008-2012 لتلبية حاجيات البلاد من الكهرباء.

وفي هذا الإطار، وبخصوص العرض، فإنه سيتم الإسراع في إعداد مخططات التجهيز الكهربائي في أفق 2012، وتنفيذ مخطط عملي يمتد على سنوات، يتمحور حول اتخاذ التدابير الاستعجالية في هذا الشأن.

ومن منطلق توفر بلادنا على مؤهلات هامة في مجال الطاقات المتجددة، سوف تعمل الحكومة على بلورة مخطط وطني، يرفع من نسبة مساهمات الطاقة المتجددة في الميزان الطاقى من 4% إلى 10% في أفق 2012.

كما أن الوزارة تواصل إنجاز البرنامج الوطني للنجاعة الطاقية الذي يهدف إلى ترشيد الاستهلاك الطاقى، وإمكان هذا البرنامج أن يحقق اقتصادا يصل إلى 15% من الاستهلاك الطاقى في أفق 2020، وطبعا تبقى الحكومة ووزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة من أولوية أولوياتها أن تؤمن تزويد الطاقة بشتى أنواعها لسائر التراب الوطني لما فيه طبعاً خير الاقتصاد الوطني، وحتى لا تعرف هذا النقص اللي يمكن له يحصل في الطاقة أن يكون حجرة عثرة أو عقبة أمام المجهود التنموي الذي تقوم به بلادنا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد كرين:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا، السيد الوزير، هذا كل ما نتمناه، تأمين اللجوء للطاقة كلها ماشي غير الطاقة الكهربائية ولكن جميع الطاقات، حقيقة كيف قلتم بأن الاحتياطي الكهربائي لا يخزن ولكن وحدات إنتاج الكهرباء كتنقى تحت comme on dit sous le pied إمكانية إنتاج دائما 10 أو 15% رهن إشارتها.

لقانون المنافسة، لكن يلاحظ أن بعض المستفيدين من حصص الدقيق المدعم يقومون ببعض التجاوزات غير القانونية، والتي تمس في العمق القدرة الشرائية للمواطنين، علما أن حصولهم على هذه الحصص يمر عبر القنوات الإدارية، وتحت مراقبة السلطات المحلية والإقليمية بعد الإخبار من المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني.

ترى السيد الوزير، ما هي الإجراءات والتدابير اللازمة التي تتخذ ضد هؤلاء التجار المستفيدين من هذه الحصص والتي تبذل فيها الدولة موارد مالية مهمة؟

وما هي الإجراءات الاحترازية التي تعتمدها الحكومة اتخاذها لحماية القدرة الشرائية للمواطن، علما أن الدقيق يعتبر مادة حيوية لا يخلو منها أي بيت مغربي؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد نزار بركة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والشؤون العامة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر السادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح سؤالهم الهام حول مراقبة حصص الكوطا (الدقيق المدعم الوطني)، هنا بغيت نذكر بأن الحكومة قامت كذلك بدعم الدقيق الممتاز، وذلك إلى غاية 31 ماي، وابتداء إن شاء الله من فاتح يونيو تم كذلك رفع ثمن الدقيق إلى 300 درهم وذلك لدعم الفلاحة المغاربة، وهذا شيء إيجابي كذلك داخل في هاذ الإطار.

وفي هاذ الإطار كذلك تم واحد المقاربة مع أرباب المطاحن ومع كذلك أرباب المخابز لحد السعر ديال الخبز إلى درهم و20 سنتيم.

في هذا الإطار طرحتم سؤال وهو المشكل المطروح في كل ما يتعلق بالدقيق المدعم الوطني، بغيت نذكر السيد المستشار المحترم أن بالنسبة لتوزيع الحصص فإنه يتم هذا التوزيع وفق معايير محددة كما يلي:

1- هناك لجنة وزاراتية مكلفة بتوزيع الحصص على العائلات والأقاليم، تجتمع مرتين في السنة، ويعهد لها بتحديد الحصص الممنوحة لمختلف العائلات والأقاليم من الدقيق المدعم، تتكون من جميع الوزارات المعنية أي: الشؤون الاقتصادية والعامية، وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد والمالية، الفلاحة، الصناعة والتجارة، المندوبية السامية للتخطيط والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني؛

2- هناك لجنة تقنية تباشر توزيع حصص الإنتاج على أرباب المطاحن، تتكون من ممثلي جميع الوزارات المعنية وكذلك من لجان ممثلين من الجامعة الوطنية لأرباب المطاحن.

وفي إطار حرية المبادرة، فقد تم السماح للمطاحن باختيار التجار المتعاملين معهم، شريطة أن تتوفر في هذه الفئة الشروط التالية:

1- الانتماء إلى مهنة بيع المواد الغذائية، بإثبات التقييد في السجل التجاري وهو "الباتانتا"؛

2- الإدلاء بشهادة ضريبة حديثة؛

3- التوفر على محل تجاري ملائم وقابل للمراقبة؛

ويتعين على المطاحن اختيار التجار من ضمن أولئك الذين يزاولون في المراكز المستفيدة من الحصص، وفي حالة عدم وجود تجار ببعض المراكز يجب على المطاحن أن يعينوا زبائنهم من بين التجار المزاولين في المراكز الأقرب إليها.

إلا أنه كما ذكرت وبالرغم من هذه المعايير التي تضبط توزيع الحصص والإنتاج تسليمه إلى المستفيدين فإن العملية تعرف عدة اختلالات نذكر منها:

- استفادة بعض المناطق رغم أنها ليست في حاجة فعلية إلى هذا الدعم، وهذا كذلك ناتج عن كون أن خريطة الفقر التي يتم العمل بها فهي لم يتم تحيينها؛

- هناك كذلك عدم احترام التجار للمعايير المبرمجة التي ذكرتها، وبالتالي فهناك في بعض الأحوال استفاد التجار الذين لا دخل لهم في الميدان، تنصيبو téléboutique تتوزع الطحين، وهذا لا يعقل؛

- وهناك كذلك تفاوت الحصص الممنوحة للمطاحن، مما يشجع البعض منها على عدم توفير المواد الأخرى غير المدعمة؛

- وهناك إشكالية اللي هي كبيرة وهو عدم احترام تسعيرة البيع المحدد في 2 دراهم للكيلوغرام في بعض الأحيان، وعدم احترام الجودة.

ونظرا للمتغيرات التي يعرفها الواقع الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا، ولتفادي كل هذه الاختلالات ستقوم الحكومة بإعادة النظر في كيفية توزيع الحصص على المناطق المستفيدة، أخذا بعين الاعتبار الخريطة الأخيرة للفقر بالمغرب.

وكذلك سيتم تكثيف المراقبة من أجل ضمان احترام إنتاج الدقيق الوطني وتسليمه إلى من هم في حاجة إليه، وسنعمل كذلك مع أرباب المطاحن على أن يتم وضع السعر على الأكياس ديال الطحين باش ما ييقاش التلاعب في سعر البيع، وهاذي هي الأمور التي نعتمد العمل بها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد أبو الفراج:

شكرا، السيد الوزير، على هذه التوضيحات، إلا أن الواقع من خلال الجواب ديا لكم هو أن اختيار التجار من طرف أرباب المطاحن، أنا أظن أننا كنا في الأول كان الاختيار كان يكون من طرف السلطات وكان فيه النسبة قليلة ديال التجاوزات، الوقتية اللي ولات المسائل عند أصحاب المطاحن زادت التجاوزات.

وبالتالي، أنا بغيت غير نعرف السيد الوزير شحال من تاجر تحيدات ليه هاذ العملية وتدارت في حقو مسائل زجرية؟ شحال من تاجر اللي مثلا عندو بحال هاذ السيد ديال téléboutique، ولا عندو فعلا يعني ما عندوش حتى téléboutique، ما عندو حتى شي أصل تجاري، كيحي كياخذ البون، كياخذ يعني ذاك الشي اللي تيجي في حقو وكيمشي في حالاتو، من شهر لشهر تيمشي عند السيد ديال المطحنة وكيقوع على الوثائق وكيزيد في حالاتو.

إذن هاذو حوايج اللي خصنا، السيد الوزير، يتخذ فيهم مسائل زجرية، وخاصة في هاذ الوقت الراهن، يعني حتى التساهل في هاذ الميدان مخصوص ييتقى، علاش؟ لأن الغنى السريع مشى وقتو، لأن اللي بغى يتاجر ويدير على حساب أن التجارة ديا لو يكون واحد الربح على النسبة اللي هي معقولة راه كل شي غادي يبغيها، ولكن باش يكون أرباح الإنسان كيجلس في داره، وكنجيه كوطا يشد فلوسو ويمشي في حالاتو، أظن أن المغاربة مبقاوش قابلين هاذ الشي السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية

والعامة:

شكرا السيد المستشار.

أنا اللي يمكن لي نقول لكم في هاذ الإطار وهو أن كايين واحد الإرادة ديال الحكومة باش يمكن تتجاوزو هاذ المشاكل اللي مطروحة.

تم التشخيص ديال الوضع، اليوم كل واحد تيصو يلعب الدور ديا لو، أرباب المطاحن عندهم مسؤولية تيصوهم يقوموا بها كاملة، الناس اللي تيقوموا بالمراقبة تيصوهم كذلك يقوموا بالدور ديا لهم كاملة، أنتما تتعرفوا بأن هاذ العمل موكول إلى مكتب ديال القطاني، وبالتالي فهذا الدور ديا لو أنه يقوم به كاملة.

أما فيما يتعلق بالعمل الذي كذلك نخطط إليه وسنقوم به، وهو هاذ المعايير سيتم إعادة النظر فيها باش يتم الضبط بالأوراق، باش هاذ المشكل ما يبقاش يتطرح، كل رب مطحن تيصو يعطينا جميع الأرقام المتعلقة، والحمد لله كايين دابة المعلومات، كايين إمكانيات لضبط الأشياء، وهذا إن شاء الله بفضل

هاذ الإرادة وبفضل هاذ العمل اللي تنقوموا به جماعة في إطار هاذ اللجنة الوزارية ديال الأسعار، فإن شاء الله هاذ المشكل سيتم تجاوزه في أقرب الأجل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، كما نشكركم على مساهمتكم معنا، هكذا نكون قد أتينا على نهاية جدول أعمال اليوم. ورفعت الجلسة، شكرا للجميع.